DOHA CENTRE
FOR MEDIA FREEDOM
مركز الدوحة لحرية الاعلام
www.dc4mf.org

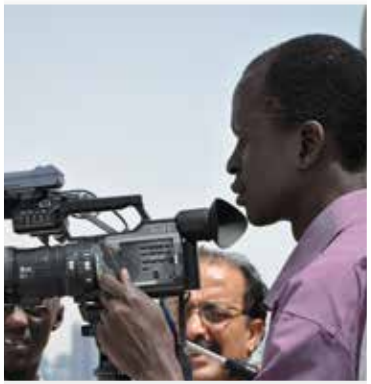

التقرير السنوي 2013

2

www.dc4mf.org

فهرس

تمهيد	1
شكر وتقدير	2
مقدمة	4
I. سنة قاتمة للصحفيين	6
II. المناصرة والسلامة	32
III. الإعلام الإلكتروني وصحافة المواطن	43
تطلعات مستقبلية	62

تمهيد

يهدف مركز الدوحة لحرية الاعلام عبر تقريره السنوي الثاني الى تجديد تأكيد التزامه بالمبادئ التي حددتها رسالته والمتمثلة في الانخراط الفاعل في الجهد الكوني المبذول للذود عن حمى حرية الصحافة ومهنييها.

ومع ان حرية الاعلام وسلامة الصحفيين لا ترتبط بنطاق جغرافي ولابشري بذاته ،فان مركز الدوحة قد اختار عن قصد ، إفراد المجال العربي بالاولوية وذلك للإسهام في تعميق الحوار داخل المنظومة الإعلامية العربية بغية الارتقاء بها نحو المعايير المهنية الدولية.

وعليه فان مركز الدوحة لحرية الاعلام يتطلع ان يقدم من خلال هذا التقرير مقاربة منهجية تجمع بين الرصد من جهة والمناصرة المتعددة الأوجه من جهة ثانية.

وبعد ، فان هذا التقرير هو نتاج جهد جماعي امتد من ديسمبر 2013 الى مارس 2014، تم الاعتماد في بناء مضمونه بصفة أساسية على قاعدة بيانات المركز فضلا عن خلاصات اعمال اليومين الدراسيين الذين تم تنظيمهما بالدوحة من قبله بتاريخ 27-28 يناير 2014.

ومركز الدوحة إذ يشكر جميع من شارك في إنجاز هذا التقرير ليلتزم بالمحافظة على دينامية الحوار والتشاور داخل فريق العمل والاستفادة من الملاحظات والانتقادات وتوظيف كل ذلك ليكون التقرير الثالث ان شاء الله اكثر عمقا افادة ومهنية.

عبد الجليل العلمي
رئيس اللجنة التنفيذية

شكروتقدير

يود مركز الدوحة لحرية الإعلام أن يشكر جميع المشاركين خاصة موظفي المركز الذين حضروا اجتماع الخبراء خلال الفترة 27-28 يناير 2014 وساهموا بجهد كبير في بلورة هذا التقرير السنوي وهم :

الخبراء:

- كورتني رادش.
- فاطمة العيساوي.
- جيسيكا ديري.
- خالد حروب .

المستشاران:

- حسني عبيدي .
- محمد أوجار .

الصياغة والمتابعة :

- عبدالجليل العلمي
- أحمد العمراوي .
- حسن الراشدي.
- ماريون ديمورجيه.
- نيفين ملك.

اجتماع الخبراء خلال الفترة 27-28 يناير 2014

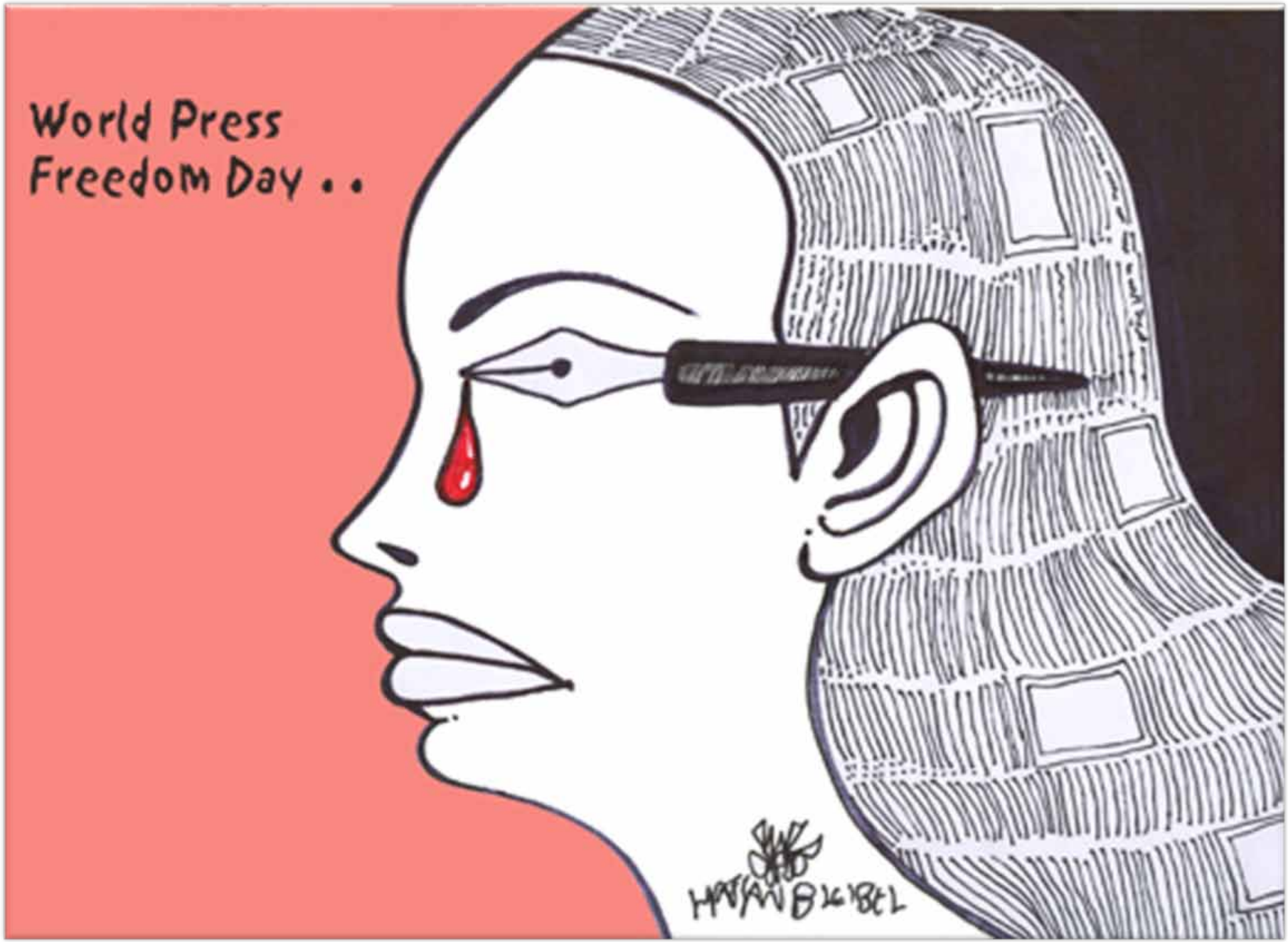

حسن بليبل، 2013

مقدمة

اتسم العام 2013 بتراجع خطير لحرية الصحافة كما تميز باستهداف ممنهج للصحفيين بغرض تكبيلهم ومنعهم من القيام بواجبهم. لكن سنة 2014 لا تبدو أحسن حالا من سابقتها. بل ربما أكثر سوءا.

ان هذه الحالة التي تمتد شرقا وغربا شمالا وجنوبا ، مع ما يشوب ذلك من ازدواجية في المعايير في طريقة رصدها و التنديد بها، تفرز تحديات جسيمة تجعل المبادرات الفردية مهما تعاظمت ،عاجزة عن استيعابها والتعاطي معها .

من هنا فإن التقرير السنوي الثاني لمركز الدوحة لحرية الاعلام ،هو تأكيد على انخراطه في الجهد الدولي لرصد حالة الصحافة والصحفيين لعام 2013 وذلك انسجاما مع رسالته وأهدافه . كما يعكس هذا التقرير إيمان المركز بأهمية البعد المؤسساتي في مسارات حرية الأعلام وحماية الاعلاميين من خلال الرصد والتوثيق والتواصل.

على ان انتماء مركز الدوحة لحرية الاعلام للمنطقة العربية ، التي اعتبرتها التقارير الدولية من بين اخطر المناطق لمزاولة مهنة الصحافة الحرة، قد جعله اكثر قربا من موقع الحدث ،لا يكتفي برصد وضعية الصحافة في هذه المنطقة بالتقاط الاشارات او ردود الافعال فقط ، وإنما اقتضى قربه ضرورة الاعتماد على معايير مهنية تقوم على التشخيص والتحليل العلمي واقتراح حلول واقعية.

لذلك نأمل أن يكون التقرير الثاني هذا ، إضافة نوعية للتقارير الدولية التي سبقته ، سيما وأنه جاء مترجماً لروح الانفتاح والإصغاء التي تقوم عليها سياسة المركز مع الاعتماد على منهجية تستند الى حسن توظيف قدراته المهنية الذاتية ، دون إغفال الاستفادة من الخبرات الاعلامية والكفاءات الاكاديمية المحلية والدولية.

ولأن سياسة مركز الدوحة لحرية الاعلام لا تتوقف عند عملية الرصد وهي أساسية في عمله ، فإن التقرير الثاني يسعى إلى تقديم منهجية مندمجة

لمختلف أوجه المناصرة التي تم اعتمادها خلال 2013، وذلك بغرض تسليط الضوء على مساهمات المركز من خلال برامجه المختلفة سواء ما يتعلق ببناء قدرات الصحفيين خاصة في وضعية الأزمات ، أو تلك التي تقدم المساعدة الطارئة للمستهدفين من الصحفيين لإعانتهم على الاستمرار في اداء رسالتهم ، فضلاً عن تعميق ثقافة الاعلام الحر وبناء الشراكات المؤسسية مع مختلف الاطراف من جامعات ومدارس ومؤسسات للمجتمع المدني باعتبار الإعلام عاملاً حاسماً في الارتقاء بالوعي العام المحقق للتنمية في قطر والمنطقة العربية والعالم.

I. سنة قاتمة للصحفيين

ينضم مركز الدوحة لحرية الإعلام إلى جميع المنظمات الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الصحافة ليجدد التأكيد على أن 2013 كانت ثاني أسوأ سنة للعاملين في الإعلام طوال أكثر من عقد من الزمان.

لقد وثق المركز تناميا دوليا في التضييق على الصحافة وتزايدًا في العنف ضد الصحفيين والإعلاميين الذين أصبحوا ضحايا لعمليات القتل، التعذيب، التهديد بالقتل، المضايقة، الاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني.

وتشير الأرقام الصادمة وحوادث العنف غير المسبوقة والقيود على الإعلام، التي سيتناولها هذا التقرير بالتفصيل، أن الانتهاكات المتزايدة ضد الصحفيين أصبحت عامل تخويف مثير للقلق.

يحدث هذا في وقت تتضافر فيه جهود كافة المعنيين على الصعيد الدولي بالدفاع عن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ضد التمييز والتحيز، وعلى الرغم من كافة التشريعات الضافية التي كتبت وتدابير الحماية التي تتخذ للوصول إلى ترسيخ هذه الحقوق الأساسية.

ووفقا لبحث أجري لصالح مركز الدوحة لحرية الإعلام، لقي 70 صحفيًا حتفهم في جميع أنحاء العالم خلال عام 2013، منهم 49 (70 في المئة) في المنطقة العربية. علما بأن المركز قد رصد قتل عدد كبير من الصحفيين في نفس السنة من منطلق ضم الصحفيين المواطنيين والنشطاء الإعلاميين الذين قتلوا أثناء تغطيتهم الأحداث في مناطق الصراع مثل سوريا والعراق.

إن المفارقة المريرة هنا تكمن في أن الجناة لا تطالهم المتابعة والمحاسبة، بل يتم التستر على جرائمهم، فحوالي 90 في المئة من الجرائم المرتكبة ضد الإعلام في عام 2013 ظلت حتى الآن بدون عقاب.

ويشير تناقض الاستنتاجات أيضًا إلى أن التدهور ليس مرده عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الكبير في بعض المناطق، وذلك لأنه يشمل حتى الدول التي تعتبر نماذج للديمقراطيات، كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

إن هذا التقرير يركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باعتبارها المنطقة التي نعتت بكونها «مقبرة الصحفيين»، وذلك بسبب ما شهدته من تدهور في سجل حرية الصحافة عام 2013.

لكن مركز الدوحة لحرية الإعلام عندما يركز في مقاربته لهذا التقرير على بعض الدول العربية، فهو لا يكرس بذلك نهجا انتقائيا، بل أن يعيد التأكيد على استراتيجيته الأساسية التي تقوم على معالجة القضايا ذات الأولوية في المقام الأول.

كما أن المركز من خلال عرض هذه القائمة المختارة من الدول يسعى إلى كشف ورصد كافة الانتهاكات السائدة التي تطال حرية الصحافة في البلدان العربية وتسليط الضوء عليها، مما يتيح له إمكانية ترتيب أولويات تدخله وتصميم أنشطته، مع مراعاة موارده المادية.

ولذلك، سيركز هذا التقرير على الدول التي تمر بمراحل انتقالية في أعقاب انتفاضات الربيع العربي، أي تلك التي تعاني من عدم استقرار سياسي يشكل تهديدًا حقيقيًا لقدرة الصحفيين على التغطية الصحفية المستقلة، وأخيرًا، على الدول التي تدهور فيها وضع حرية الإعلام على الرغم من بعض المكاسب السابقة.

إن ما يزيد من قلق مركز الدوحة لحرية الإعلام هو أن الصورة القاتمة كما قدمت سابقا لم تعد تقتصر على البلدان العربية، بل أن انتهاكات حرية الإعلام أضحت تشهد تراجعًا على الصعيد العالمي في ذات الوقت.

الصحافة الحرة مقابل الأمن القومي

تصدرت فضيحة مراقبة وكالة الأمن القومي (المرتبطة بالمخبرَين إدوارد سنودن وبرادلي مانينغ) قائمة الانتهاكات في الولايات المتحدة الأمريكية وضربت مثالًا عن التهديدات القانونية المتراكمة التي يواجهها الصحفيون، وإجبارهم على تجنب تغطية قصص تتعلق بالمصلحة العامة.

وتعكس أساليب الترهيب التي تستخدمها الحكومات أيضًا كيف وظفت قوانين مكافحة الإرهاب والأمن القومي دون كلل لملاحقة الصحفيين أو وسائل الإعلام لإبطاء أو وقف نشر المواد المسربة من قبل المخبرين.

ففي أغسطس 2013، احتُجز ديفيد ميراندا، شريك ومساعد غلين غرينوالد، الصحفي في الغارديان الذي كتب سلسلة من المقالات تكشف برامج المراقبة الشاملة التي سربها سنودن، في مطار هيثرو. وأطلق سراحه بعد اعتقال دام تسع ساعات بموجب الملحق 7 من قانون الإرهاب لعام 2000، صودرت خلالها معداته، بما في ذلك الهواتف المحمولة والأقراص الصلبة.

وتخضع لورا بواترا، وهي مخرجة ومنتجة أفلام وثائقية أمريكية، لمراقبة دقيقة من قبل وكالة الاستخبارات في بلادها بسبب وصولها إلى ملفات سنودن. وقد وضعت تحت مراقبة وزارة الخارجية الأمريكية للأمن الداخلي وتعرضت مرارًا لمضايقات من عناصر أمن الحدود في أكثر من ثلاثين معبرًا حدوديًا داخل الولايات المتحدة وخارجها.

وتعرضت لاعتقالات عديدة على الحدود واجهت فيها الاحتجاز والاستجواب ومصادرة الكمبيوتر والهاتف المحمول ودفتر ملاحظاتها الصحفي.

وحوكم عدد كبير جدًا من الصحفيين أيضًا بموجب قوانين التجسس أو مكافحة الارهاب في الاثني عشر شهرًا الماضية. واتهم ستة موظفين حكوميين ومتعاقدَين اثنين، منهم سنودن، بتسريب معلومات سرية إلى الصحافة.

وخضع أحد مراسلي شبكة فوكس نيوز للتهديد بالملاحقة القضائية لكونه «مساعد و/أو محرض و/أو متآمر» مع أحد المتهمين بالتسريب. وتم استدعاء مراسل نيويورك تايمز جيمس رايزن للإدلاء بشهادته ضد موظف سابق في وكالة المخابرات المركزية متهم بتسريب معلومات سرية. ويواجه باريت براون، وهو صحفي شاب مستقل ، السجن لمدة 105 سنوات بسبب نشر معلومات حصل عليها قراصنة من شركة استخبارات خاصة ذات علاقات وثيقة مع الحكومة الاتحادية.

في اثنين من التحقيقات المذكورة أعلاه، استدعت وزارة العدل سرًا وصادرت سجلات الهاتف والبريد الإلكتروني لأسوشيتد برس دون سابق إنذار من أجل تحديد مصدر تسريب في وكالة الاستخبارات المركزية.

وتشير هذه الاتجاهات المقلقة إلى تزايد انتهاك الحكومات لأحكام دستورية تكفل حرية الصحافة بحجة حماية الأمن القومي. كما أنها تستلزم ضرورة وجود قوانين قوية تنص بوضوح على أن حماية مصادر الصحفيين حق أساسي.

ومع ذلك، فإن جدوى مثل هذه القوانين التي يجري سنّها تبدو محدودة. فمثلًا، أقر مجلس الشيوخ الفرنسي في ديسمبر 2013 قانونًا جديدًا مثيرًا للجدل يحمل اسم قانون الدفاع 2014–2019. ويمنح هذا القانون الجهات الحكومية سلطات كبيرة للتجسس على اتصالات المواطنين.

بل ذهب القانون إلى أبعد من ذلك في المادة 13، التي تسمح للجهات الحكومية أن تأذن بالتصيّد المباشر للبيانات والوثائق عبر خدمات الاستضافة ومقدمي الخدمات، ويقدم لائحة بالوظائف العامة التي قد تطلب المراقبة على جهات معينة، كوزارة الاقتصاد والمالية ووضعت اليونان أيضًا تحت الأضواء في عام 2013 عندما حوكم الصحفي التلفزيوني المخضرم والمحرر في مجلة لاغارد كوستاس فاكسفانيس بتهم تتعلق بانتهاك سرية وثائق

تضمنت القائمة أسماء نحو 2،000 يوناني لديهم حسابات في مصرف (إتش إس بي سي) في سويسرا، أغلبهم كانوا متهمين باستخدام الحسابات البنكية للتهرب من الضرائب. وقد ترتب على نشر البيانات التي سربها في الأصل موظف في ذات البنك إلى وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاغارد والتي مررتها إلى في العام 2010 إلى اليونان، وعندما نشرت الصحافة تلك البيانات تم اتهامها من قبل السلطات اليونانية بالسرقة وذلك في مسعى لطمس المعلومات وإخراس الصحفي.

صورة من/ فيليب لوبيز، هونج كونج AFP 2013

مناطق الاضطرابات

استهداف 58 صحفيا والاعتداء عليهم في أوكرانيا منذ بداية الاضطرابات في ديسمبر 2013، صورة من AFP

أوكرانيا

تعرّض 51 صحفيًا على الأقل للهجوم والضرب في أوكرانيا منذ بداية التمرد في ديسمبر 2013. وتعرّض غالبية الصحفيين المستهدفين للضرب على يد رجال الشرطة أو للهجوم من قبل «titouchki»، الرياضيين الشباب من المدن الصغيرة الذين يفترض أن السلطات جندتهم لترهيب المحتجين والصحفيين.

تركيا

للسنة الثانية على التوالي، وجدت لجنة حماية الصحفيين أن تركيا كانت السجّان البارز للصحفيين. ومعظم الذين وراء القضبان هم أكراد، متهمون بموجب قوانين غامضة لمكافحة الإرهاب، حيث سجن 40 صحفيًا عام 2013.

أطلق النار على 22 صحفيًا على الأقل وأجبر37 آخرون على وقف تغطيتهم للاحتجاجات المناهضة للحكومة في حديقة غيزي (Gezi) في يونيو، وفقا لنقابة الصحفيين التركية.

واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين والصحفيين الذين يغطون المظاهرات. لم تنقل النقابة من أعطى الأمر بإطلاق النار على الصحفيين أو إجبارهم على الاستقالة. وفي يونيو 2013، بدأعمدة أنقرة مليح غوككيك حملة تحريضية على تويتر ضد مراسل بي بي سي. ونعت غوككيك سيلين غيريت، وهي مراسلة لخدمة بي بي سي التركية، بالخائنة والجاسوسة، كرد فعل واضح لتغطية بي بي سي للاحتجاجات المناهضة للحكومة.

والمفارقة أن العمدة استخدم تويتر لاستهداف الصحفية بينما وصفت السلطات التركية الشبكة الاجتماعية بـ «الخطر».

تايلاند

استمرت حملة تايلاند على حريات الصحافة والإنترنت في عام 2013 حينما قوضت المظاهرات الكبيرة في الشوارع المناهضة للحكومة الاستقرار السياسي. وهددت السلطات الصحفيين الإذاعيين بالاعتقال بسبب بث خطب الاحتجاج.

كما جرى الاعتداء على صحفيين محليين اثنين على الأقل ومراسل أجنبي واحد من قبل المحتجين بسبب التحيز للحكومة في تغطيتهم. ودفعت التوترات بين الجماعات الموالية والمعارضين لرئيس الوزراء السابق ثاكسين شيناواترا الذي يعيش في المنفى الحكومات المتعاقبة إلى تضييق الخناق على وسائل الإعلام الحزبية.

وواصلت السلطات قمع التغطية التي تنتقد العائلة المالكة بالحكم على المحرر سوميوت بروكساكسمسوك بالسجن 11 عامًا وحظر فيلم وثائقي سياسي لأن عنوانه يمكن أن يفسر على أنه ينتقد النظام الملكي.

وأمام تصاعد حدة الاحتجاج، تراجعت وزارة الثقافة لاحقًا عن أمر الرقابة، معللة ذلك بأنه «خطأ فني».

تلقى صحفيو البث الإذاعي والتليفزيوني التهديدات من سلطات تايلاند بسبب تغطيتهم الحية للخطب التي ألقيت في المظاهرات، صورة من AFP

وهوجمت مكاتب صحيفة رسام الكاريكاتير السياسي سومتشاي كاتانيتانان، راث التايلاندية، من قبل مجهولين بعد أن واجه تهم التشهير بسبب تعليقات نشرت في الفيسبوك حول خطاب لرئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا ألقته في منغوليا.

وفي ديسمبر 2013، اتهم صحفيان بالتشهير الجنائي بموجب قانون جرائم الكمبيوتر بسبب الإبلاغ عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان ترتكبها البحرية التايلاندية.

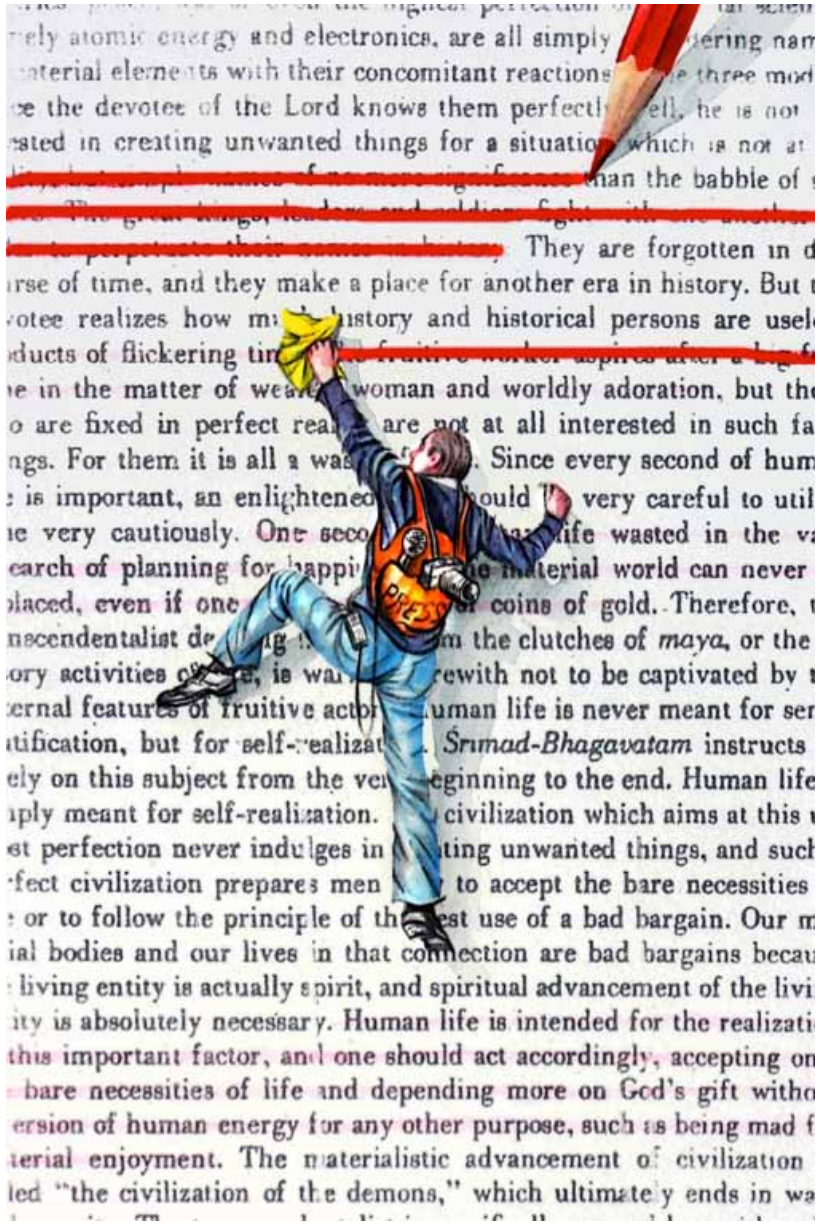

Krzysztof Grzondziel، 2013

مخاوف مقلقة

بناء على هذه النتائج المثيرة للقلق والمتوقعة إجمالا، يبدو أن التدابير القانونية وزيادة ملاحقة الصحفيين في دول مختلفة (شرقا وغربا) تؤكد عزم الحكومات على الاستمرار في فرض الرقابة وسن قوانين أشد صرامةً وأكثر تقييدًا لحق الولوج إلى المعلومات.

وهكذا كلما خرج متظاهرون في جميع أنحاء العالم إلى الشوارع للتظاهر ضد الأنظمة أو القوانين المقيدة لحرية الإعلام، تغتنم كثير من الحكومات عدم وجود قانون رادع كي توسع من صلاحياتها للمراقبة والحد من تلك الحرية.

ولذلك يشعر مركز الدوحة لحرية الإعلام بقلق عميق حيال هذا الاتجاه العام بخصوص تصاعد وسائل الرقابة على الصحفيين ومصادرة حقهم في مجرد محاولة الحصول على معلومات مهمة وإطلاع الرأي العام عليها.

كما يشعر المركز بالقلق إزاء ممارسات عدة حكومات عبر العالم التي تتذرع بحجة «الأمن القومي» فتستغل نصوص القوانين الفضفاضة لإضعاف الحق في الوصول إلى المعلومة وإطلاع الآخرين عليها.

«مقبرة الصحفيين»

إذا كانت نتائج عام 2013 في مجال انتهاكات حرية الإعلام مقلقة بشكل عام، فإن الأرقام في المنطقة العربية كانت صادمة حيث مثلت 70% من إجمالي وفيات الصحفيين والإعلاميين في العالم، ما دفع المحللين الإعلاميين إلى نعت المنطقة بصفة «مقبرة الصحفيين». تصدرت سوريا والعراق قائمةالدول التي قتل فيها أكبر عدد من الصحفيين عام 2013، بينما جاءت مصر والصومال من بين أول 10 دول.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية في بعض الدول العربية (في تونس ومصر)، لاسيما على الصعيد القانوني مع اعتماد دساتير جديدة تعزز حرية الصحافة وحرية التعبير، وازدياد عدد القوانين التي تقر حق الوصول إلى المعلومات سواء التي تجري صياغتها أو تلك التي سُنّت بالفعل في أكثر من 6 دول في المنطقة، فإن النتائج تبين أن هذه الإجراءات القانونية الإيجابية لم تترجم إلى اتساع حرية إعلام حقيقية على أرض الواقع.

مجلس التعاون لدول الخليج

تشترك دول مجلس التعاون لدول الخليج كافة – قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، وسلطنة عمان – بالعديد من الصفات بشأن نهجها في تنظيم الصحفيين والتواصل. وتكفل جميعها حرية التعبير بطريقة ما، باستثناء المملكة العربية السعودية.

ومع ذلك، فإنها جميعها تعتمد العبارة نفسها: (في حدود القانون)، ما يعني ضمنيا وجود بعض القيود التي تكبل إلى درجة كبيرة حرية الصحفيين في القيام بعملهم. ثمة سمة مشتركة بين بلدان تلك المنظومة بخصوص النهج القانوني حيال الاتهامات بالتشهير. حيث تعتبر تلك البلدان القذف والسب جريمة جنائية يترتب عليها الاعتقال.

وثمة سمة أخرى تشترك فيها كل دول مجلس التعاون تتمثل في تكريس الرقابة الذاتية لدى الصحفيين الممارسين لتجنب المتاعب التي قد تنجم عن الخوض في مواضيع قد تؤول بأنها مضرة بالاقتصاد أو مخلة بالنظام العام أو مسيئة لأولي الأمر. كما أن قوانين الإعلام لبعض دول مجلس التعاون تنص على التزام الصحفيين بالحقيقة في تقاريرهم.

أولى مركز الدوحة لحرية الإعلام اهتماما بوضعية الإعلام بدولة قطر وذلك بغرض إثراء الحوار الجاري بين شركاء الشأن الإعلامي حول آفاق وتطوير الإعلام وحتى يواكب هذا القطاع التحول الكبير الذي تشهده هذه الدولة.

وفي هذا الصدد فقد أبدى مركز الدوحة لحرية الإعلام ملاحظاته حول مسودة القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وقوانين تنظيم الإعلام في دولة قطر وأصدر بيانا في هذا الخصوص جاء فيه:

«يظهر من الوهلة الأولى ان مسودة القانون تتضمن عددا من القيود التي تعرقل تطوير إعلام مستقل وحر، وهذا ما يتعارض مع دفاع دولة قطر عن الحريات، خاصة منذ بداية الربيع العربي وتنامي التطلعات لتحقيق التنمية والتحول إلى مجتمع معلوماتي».

وبخصوص قانون الجرائم الإلكترونية والجدل المرافق له، يؤكد مركز الدوحة لحرية الإعلام: «أنه من الصعب تنظيم المحتوى الإلكتروني على الإنترنت نظرا لأن هذه الخدمة عالمية ويصعب التحكم فيها».

ويرحب المركز بالتقدم الذي تم إحرازه في تغطية الإعلام القطري للشؤون المحلية، وخير دليل على ذلك التغطية المستفيضة من قبل وسائل الإعلام القطرية للانتقادات الدولية بشأن الأوضاع التي يواجهها العمال الأجانب في قطر.

كما يؤكد المركز أيضا على ضرورة التركيز بشكل أكبر على تطوير الصحافة الاستقصائية في المؤسسات الصحفية المحلية لدعم قيم «الشفافية والمساءلة» على كافة مستويات المجتمع.

هذا ولم يوثق مركز الدوحة لحرية الإعلام أية انتهاكات ضد العاملين في مجال الإعلام في دولة قطر خلال عام 2013، ويسجل بارتياح توجه وسائل الإعلام القطرية نحو القضاء على ممارسة الرقابة الذاتية.

سورية

تصدرت سورية قائمة البلدان الأكثر فتكًا بالصحفيين في عام 2013 حيث قتل فيها وحدها 47 من العاملين في قطاع الإعلام، في حين وصل عدد القتلى من الإعلاميين إلى 139 منذ عام 2011.

لم يتم استهداف الصحفيين من قبل نظام الأسد فقط، بل تم توثيق عدد غير مسبوق من حوادث الاختطاف نسبت إلى قوات المعارضة.

ويبقى قرابة 30 صحفيًا في عداد المفقودين في سورية، بينما فرّ عشرات من الصحفيين الآخرين إلى الدول المجاورة كالأردن، تركيا، العراق، ومصر.

وقد سجل مركز الدوحة لحرية الإعلام بكثير من القلق أن المواطنين الصحفيين ومستخدمي الإنترنت السوريين شكلوا نصف عدد المستهدفين في جرائم قتل الصحفيين حول العالم. كما غيبت السجون 16 من العاملين في مجال الإعلام في سورية عام 2013، مما جعل هذا البلد ضمن أكثر البلدان اعتقالا للصحفيين.

وقد وثق مركز الدوحة لحرية الإعلام أيضا عشرات الإفادات لصحفيين سوريين فارين عبر الحدود مع تركيا تصف معاناتهم وعدم شعورهم بالأمان بسبب المراقبة المستمرة من قبل الميليشيات الإسلامية وجنود نظام الأسد والمخاطر التي يواجهونها أثناء محاولات تهريبهم من البلاد.

كما انضم المركز إلى 20 منظمة سورية ودولية تعنى بحرية الإعلام والصحافة ضمن «حملة سورية» المطالبة بوضع حد للجرائم والانتهاكات التي ترتكب ضد الصحفيين والعاملين في الإعلام في سورية.

أحمد فاخوري، مذيع تلفزيوني سوري

كان أحمد فاخوري مذيعًا معروفًا في التلفزيون الرسمي السوري حتى قرر أنه لم يعد قادرًا على أن يكون طرفًا في «أكاذيب مثيرة للسخرية و نظريات المؤامرة». عمل فاخوري لدى وسائل الاعلام الرسمية منذ عام 2004 إلى أن اضطر إلى ترك وظيفته. و يستقر فاخوري حاليًا في مصر بعد شهور من التخفي والاعتقال والهروب من البلاد.

«أنا في منطقة هادئة جدًا في القاهرة الآن مع زوجتي وأسرتي، وأنا سعيد جدًا لوجودي هنا. كان علي الخروج، كان علي أن أقول الحقيقة. كان الجو في القناة مرهقًا للغاية لي ولجميع زملائي. فأجهزة الاستخبارات تسيطر على كل شيء وهم أقوياء جدًا في المؤسسات الإعلامية. لا يمكن أن تقول أي شيء ضد النظام، حتى لو كانت الحقيقة، وحتى لو لم تكن على الهواء».

وقال فاخوري إن الصحفيين عاشوا في مناخ من الخوف، غير قادرين على مناقشة مواضيع الأخبار التي يعلمون أنها صحيحة في حين يجبرون على بث تقارير مغالطة تتعارض أساسا مع المبادئ ذاتها التي بنيت عليها مهنتهم. وأضاف «لم نستطع أن نفعل أي شيء – في الإعلام عليك امتلاك الحياد والموضوعية، وليس الدعاية والأكاذيب. أعتقد أن التلفزيون السوري ملك للشعب وليس للنظام، لذلك رفضت العمل بهذه الطريقة. رفضت تأييد هذه الأكاذيب ونظريات المؤامرة السخيفة – اضطررت إلى الخروج وقول الحقيقة».

أحمد فاخوري، مذيع تلفزيوني سوري

السودان

يبقى سجل السودان في مجال حرية الصحافة هزيلا، حيث يتعرض الصحفيون السودانيون للخطر على يد جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني.

وتسلط قصة الصحفية والمدونة السودانية سميّة إبراهيم إسماعيل هندوسة الضوء على أنواع الانتهاكات والقيود التي تعاني منها الصحافة في السودان ومنع الصحفيين من أداء مهامهم. تعرضت هندوسة للتعذيب على يد قوات الأمن السودانية، ما اضطرها إلى الفرار إلى مصر والاستقرار في القاهرة حيث تعيش حاليًا، وحيث لا تزال تتلقى تهديدات بالقتل من أطراف مختلفة.

وفي مقابلة مع مركز الدوحة لحرية الإعلام، تروي هندوسة تجربتها في التعامل مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني:
«لم يسبق لي التفكير في أن عملي الصحفي سيسبب لي المتاعب. سرعان ما ثبت أني مخطئة عندما بدأت أتلقى بانتظام كافة أنواع التهديدات على الفيسبوك، والتي تتهمني بالإضرار بالمصالح الوطنية والإضرار بسمعة البلاد في الخارج».

في نوفمبر 2012، اختطفت هندوسة من منزلها على يد جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، الذي حسب روايتها، عذبها وأهانها أثناء احتجازها لمدة خمسة أيام بتهمة «الإضرار بالمصالح الوطنية والإضرار بسمعة البلاد في الخارج.»

ومن بين التقاليد المستشرية في السودان مصادرة تراخيص الصحف، إيقاف الصحفيين عن العمل بسبب مقالاتهم، وعدم وجود الحماية القانونية لوضع حد لمثل هذه الممارسات.
وفي هذا الصدد، نشر مركز الدوحة لحرية الإعلام في عام 2013 تقريرين يناقشان وضع حرية الصحافة في السودان ومسودة قانون الإعلام الذي يتواصل النقاش بشأنه لأكثر من سنة.

كما نظم المركز في أبريل 2013 حلقات دراسية ضمت خبراء في قانون الإعلام وممثلين عن الحكومات وصحفيين سودانيين محليين لمناقشة مشروع قانون الإعلام المشار إليه.
وهكذا يظل حقل الإعلام السوداني محكومًا بقانون الصحافة الصادر في سنة 2009، وعلى الرغم من تطمينات عضو المجلس الوطني السوداني، عفاف الطوار، بشأن قانون الصحافة الجديد، فإن التساؤل يبقى قائما: هل سيمنح القانون الجديد المزيد من حرية الصحافة للصحفيين المحليين؟

خرج الشعب السوداني في سبتمبر 2013 إلى الشوارع للاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية الأخرى. وحين حاول الصحفيون في السودان تغطية تلك الاحتجاجات ونقل حقيقة الوضع على الأرض إلى الرأي العام داخل السودان وخارجه، جابهتهم القوات الحكومية بتضييق الخناق عليهم.

ويسلط التقرير الخاص الذي نشره مركز الدوحة لحرية الإعلام على موقعه الإلكتروني تحت عنوان «السودان.. إعلام في قبضة النظام»، الضوءَ على محاولات الحكومة المستمرة لخنق الصحافة أثناء تغطيتها للمظاهرات الأخيرة. كما وجه المركز رسالة مفتوحة إلى الرئيس السوداني عمر البشير يحثه على «ضمان حرية وسلامة الصحفيين السودانيين والأجانب وتمكينهم من القيام بعملهم والامتناع عن فرض جميع أشكال الرقابة.»

أمل هباني، صحافية سودانية

أصبحت أمل هباني واحدة من أبرز الوجوه في معركة الإعلام ضد الحكومة في السودان عندما اعتقلت في 29 سبتمبر. تم احتجازها لمدة ثمانية أيام أثناء الحملة الحكومية الأخيرة على وسائل الإعلام السودانية نتيجة كتاباتها. وأثار اعتقالها احتجاجات داخل السودان وخارجها، ونالت قصتها اهتمامًا دوليًا.

«اعتقلت في 29 سبتمبر عند الظهيرة تقريبًا بعد مظاهرة سلمية لتشييع الشهيد صلاح أونهوري. أوقفتني قوة من نحو 12 مدنيًا وأمروني بالركوب في سيارتهم – كانوا يحملون عصي سوداء وأنا رفضت وصرخت بوجههم قائلة إنهم يخطفونني. حاولوا إجباري على ركوب السيارة وانتزع أحدهم هاتفي بينما كنت أتحدث، على الرغم من أحدهم تكلم معي باحترام وطلب مني الركوب في السيارة دون طرح أي أسئلة. نُقلت إلى موقع فيه عدد من الشباب الذين تعرضوا للضرب الشديد. وبعد الانتظار لمدة ساعة، استجوبني رجلا أمن حول كتاباتي وأنشطتي وانتمائي الحزبي وتغطيتي للمظاهرات. ثم عصبوا عيني واقتادوني إلى مكان مجهول حيث تم التحقيق معي مرة أخرى. رفضت التحدث ثم نقلت إلى مكتب آخر. وهناك، قاموا بالتحقيق معي منذ العاشرة مساء حتى الواحدة صباحًا. وبعد نقلي إلى عدد من الأماكن المختلفة، وضعت في الحبس الانفرادي في سجن أمبورمان. اقتادوني من مكان إلى آخر، وكنت أشعر بالبرد والخوف في غرفة صغيرة جدًا لفترة طويلة. لم أكن أعرف بوجود نساء أخريات هناك حتى أحضروا امرأة شابة أخرى إلى زنزانتي، ثم قالوا لنا إن عفواً رئاسيًا صدر بحقنا، ولكني لا أعرف لماذا خطفوني بهذه الطريقة المهينة إذا كان ما كتبته وقلته هو الحقيقة».

أمل هباني

صحفية

تم الحكم عليها بالسجن لمدة شهر لنشرها «معلومات غير صحيحة» بعد تغطيتها لقضية اغتصاب

مصر

أثار اعتماد دستور جديد في مصر جدلًا في الأوساط الصحفية. بينما اعتبره البعض خطوة إلى الأمام في ترسيخ حرية الإعلام واستشراف مستقبل أفضل، إلا أن البعض الآخر أبدى مخاوفه بشأن استمرار تدهور الوضع العام في مصر ووجود عدد من الأحكام القانونية التي يمكن أن تستخدم لتقييد حرية العمل الإعلامي.

شهد الإعلام المصري أوقاتًا عصيبة في ظل حكم الإخوان المسلمين، و ازداد الوضع سوء منذ يوليو 2013 مع تزايد التضييق على بعض الإعلاميين وإحالة العشرات منهم إلى التحقيقات.

كانت إحدى القضايا التي تصدرت عناوين الصحف الدولية قضيةالمذيع التلفزيوني باسم يوسف، الذي حقق معه بتهمة «التحريض على الفوضى والإضرار بالأمن العام.» كان يوسف صوتًا بارزًا للمعارضة خلال فترة حكم الرئيس مرسي ، وأدت سخريته المنتظمة من الرئيس إلى متابعة قضائية أُسقطت في نهاية المطاف.

في 3 يوليو 2013، عُزل الرئيس مرسي وعُلّق الدستور من قبل الجيش المصري، فأوقفت قوات الأمن المصرية المحطة التلفزيونية التابعة للإخوان المسلمين وعدة قنوات أخرى، واعتقلت العديد من الموظفين في هذه القنوات.

أدان مركز الدوحة لحرية الإعلام عمل الجيش، وأكد في بيان له الدور المحوري للإعلام في تحقيق التحول السياسي التاريخي.

في أغسطس قُتل أربعة صحفيين، كما تم استهداف عشرات الآخرين بالضرب أو الاعتقال أثناء تغطية تفريق قوات الأمن المصرية لمخيمات أقامها أنصار الرئيس المخلوع مرسي في ميدان النهضة بالجيزة وفي مسجد رابعة العدوية بالقاهرة.

أدان مركز الدوحة لحرية الإعلام بشدة الهجمات ودعا السلطات المصرية إلى احترام حرية الإعلام ووضع حد لاستهداف الإعلاميين. وإلى جانب الإعلام المحلي، عانت شبكة الجزيرة ومقرها قطر من ردة فعل قوية من الحكومة المعيّنة من قبل الجيش المصري.

واتهمت الشبكة بالانحياز إلى الإخوان المسلمين والرئيس السابق، وهي اتهامات نفاها بشدة ثلاثة صحفيين لدى الجزيرة رهن الاعتقال منذ 29 ديسمبر بتهمة «الانتماء إلى جماعة إرهابية،» وهي الأحدث في سلسلة الهجمات ضد الشبكة. ولا يزال مراسل آخر لقناة الجزيرة العربية، عبد الله الشامي رهن الاحتجاز منذ اعتقاله في 14 أغسطس.

وقد واجهت أيضًا المؤسسات التابعة لذات الشبكة حملة خطيرة بعد الإطاحة بمرسي في يوليو. حيث تمت مداهمة مكاتب قناة الجزيرة مباشر وألقي القبض على الموظفين ليفرج عنهم بعد يوم ونصف! كما اتهمت القناة الجيش والشرطة بمهاجمة صحفييها وإغلاق مكاتبها والتشويش على إشارات بثها عبر الأقمار الصناعية.

وشهد العام 2013 أيضًا تزايد عدد الصحفيين المصريين الذين يواجهون محاكمات عسكرية بموجب قانون مثير للجدل يسمح للجيش بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. وهكذا حُكم على الصحفي محمد صبري بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ في نوفمبر بسبب التقاط صور لحواجز الجيش على الحدود مع غزة.

وحُكم أيضًا على الصحفي أحمد أبو درع بعقوبة السجن لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها 200 جنيه مصري بسبب التغطية الصحفية من دون الحصول على إذن من منطقة عسكرية في سيناء.

وفضلاً عن ذلك، حكمت المحكمة العسكرية في القاهرة على صحفي آخر هو حاتم أبو النور بالسجن سنة بتهمة انتحال شخصية ضابط في الجيش عبر الهاتف. كان لدى الصحفيين الثلاثة جميعًا شيء واحد مشترك هو المثول أمام محكمة عسكرية.

ندد مركز الدوحة لحرية الإعلام مرارًا وتكرارًا بقرار السلطات المصرية الذي يسمح للجيش بمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. وأكد المركز في بيان سابق على ضرورة «أن يعامل الصحفيون كمدنيين في جميع الظروف». وفي سبتمبر، نشر المركز رسالة مفتوحة تندد باعتقال أبو درع وتدعو السلطات إلى احترام التزامها بحرية الإعلام.

العراق

أصبح العراق كابوسًا للعاملين في الإعلام مع ارتفاع أعدادالصحفيين القتلى في الآونة الأخيرة. وقد شهلادت مدينة الموصل بشمال العراق أسوأ أعمال العنف ضد الصحفيين منذ سنوات، حيث قتل سبعة منذ أكتوبر في هذه المدينة وحدها. وعمومًا، بلغ عدد القتلى من الصحفيين 16 في جميع أنحاء البلاد التي مزقتها الحرب عام 2013.

في 23 ديسمبر، استهدف انتحاريون مقر محطة التلفزيون العراقي، ما أسفر عن مقتل خمسة صحفيين، في أحدث سلسلة من الهجمات ضد الإعلام. وأعلنت جماعة متشددة مرتبطة بتنظيم القاعدة لاحقًا مسؤوليتها عن الهجوم.

وقبل أسبوع من الهجوم على مقر تلفزيون صلاح الدين، قُتلت الإعلامية نورس النعيمي التي كانت تعمل لدى قناة الموصلية بالقرب من منزلها في الموصل.

وقد عبر مركز الدوحة لحرية الإعلام عن قلقه حيال أوضاع الصحفيين العراقيين وأدان مرارًا وتكرارًا الهجمات ضدهم:
«يشعر مركز الدوحة لحرية الإعلام بقلق بالغ على سلامة ومستقبل الصحفيين العراقيين لأنهم يواجهون عقبات ومخاطر جدية أثناء قيامهم بعملهم.

إن تكرار قتل الصحفيين في العراق وحرمانهم المستمر من العدالة على يد الحكومة إنما يعزز الدورة القاتلة للإفلات من العقاب. وعليه فإن المركز يحث الحكومة العراقية على إجراء تحقيق كامل في جرائم القتل تلك وتقديم مرتكبيها إلى العدالة».

وعانى الإعلام العراقي من نكسة أخرى عندما علقت الحكومة تراخيص عشر قنوات تلفزيونية فضائية بدعوى «تشجيع العنف والطائفية.» وردًا على إغلاق تلك القنوات، أصدر المركز بيانًا حث فيه «الحكومة العراقية على إلغاء قرارها المتشدد بوقف بث القنوات التلفزيونية ومطالبة المسؤولين العراقيين بالتمسك بحق الشعب العراقي في الوصول إلى المعلومات.»

اليمن

وثّقت «مؤسسة الحرية» وهي مؤسسة يمنية محلية معنية بمراقبة الإعلام 33 حالة تهديد على الأقل ضد الصحفيين في اليمن في النصف الأول من عام 2013 وحده. ووفق دراسة لجنة حماية الصحفيين، أصبحت تلك التهديدات شائعة جدًا حيث تصدر عن المسؤولين الحكوميين والأحزاب السياسية والقبائل وكذا المجرمين على حد سواء، مما يتعذر معه تحديد الخطوط الحمر.

كما وثّقت نفس المؤسسة تصعيد الانتهاكات ضد الصحافة في شهر أبريل، لاسيما مع ارتفاع حدة التوتر السياسي في الفترة التي سبقت الذكرى السنوية للحرب الأهلية عام 1994. حيث تم الإبلاغ عن ما لا يقل عن 17 حالة اعتداء وتهديد وخطف ومحاكمة واعتقال خلال ذلك الشهر.

صحفيون يمنيون وراء القضبان

تابع مركز الدوحة لحرية الإعلام عن كثب حالة اختطاف الصحفية الهولندية جوديث شبيجل وزوجها في اليمن في يونيو 2013 خلال الستة أشهر التي قضياها في الأسر. وفق مسح نشره استبيان يمني، يتشارك أكثر من 41% من إجمالي سكان اليمن الاعتقادَ بأن الجهود المبذولة لمكافحة الفساد بلا طائل.

وعلى الرغم من صدور قانون الحصول على المعلومات في العام الماضي، إلا أن التحقيقات حول الفساد كانت شبه منعدمة، الأمر الذي جعل هذا الطاعون يبدو خطًا أحمر لا يستطيع الصحفيون تجاوزه.

تلقى مدير تلفزيون «السعيدة» في تعز، محمد مارش، تهديدات بالاغتيال بسبب حيازته وثائق حول الفساد. كما تلقى مراسل من صحيفة «الصحوة» في محافظة الضالع، ناصر مسعدي، تهديدًا بالقتل من مدير بنك ائتمان محلي بعد نشر تقارير اتهمته بالفساد.

حكم على الصحفي اليمني عبد الله شائع بالسجن 3 سنوات قبل إطلاق سراحه في يوليو 2013

كلير، صحافية فرنسية غطت مظاهرات اليمن

تناقش الصحفية الفرنسية الشابة كلير خبراتها في صحافة الحرب في اليمن، حيث تم القبض وهي عليها تغطي الثورة الأخيرة. سيكون من المستحيل أن يخمن المرء أن الرصاص اخترقها في مظاهرات في صنعاء، أو أنها نجت من الخطف قبل ترحيلها في النهاية من اليمن. أصبحت البلاد معقدة جدًا بالنسبة لها لذلك هربت في آخر الأمر. طلبت كلير اللجوء في قطر بعد أن أمضت عامين في اليمن. وفي عام 2011، اندلعت المظاهرات لأول مرة في صنعاء.

«غطيت الثورة لأن الأمر ألقي على عاتقي، ولم يكن لدي حقًا أي خيار. عندما تكون صحافيًا شابًا وتندلع ثورة ما، وتتصل الإذاعة الفرنسية والصحف والتلفزيون الفرنسي كلها طالبة منك تغطيتها، فمن المستحيل أن ترفض. هكذا بدأ كل شيء. أتمنى لو كان لدي المزيد من الوقت للعمل على أفلام وثائقية ومقالات أطول، ولكن الثورة اندلعت وغرقتُ في الساحة السياسية. لم يكن هناك شيء آخر يمكن أن أفعله. تعلمت رغمًا عني ما هي الصحافة لأنه بعد 6 أشهر من بداية الثورة، تحول الصراع إلى حرب في بعض أجزاء العاصمة. ذهبت إلى الجبهة مع الجيش اليمني وانضممت أيضًا إلى الجانب الآخر مع المتمردين. تعلمت تغطية الصراع من دون استعداد حقيقي. كان ذلك ممتعًا ولكنّ إذا أعدت شريط الذكريات أدرك أني تحملت الكثير من

المخاطر وأن الإعلام الفرنسي لا يعرف حقًا ما نواجهه. لم يكن لدي سترة واقية من الرصاص ولكن كان علي أن أمتلك واحدة. ولم يكن لدي خوذة. لم يكن لدي شيء. كنت محظوظة حقًا لأن مكروهاً لم يحدث لي.

وحتى وإن تحسن حال البلد الآن، أنا حقًا بحاجة إلى استراحة وخاصة أن البلاد أصبحت خطرة، لاسيما في العاصمة، وخاصة بالنسبة لجميع الأجانب الموجودين هناك. لم يعد هناك أي أمان. فالشرطة لاتملك حقًا أي تأثير، أو قوة، ولذلك قررت الرحيل».

كلير

مراسلة صحفية غطت الانتفاضة في اليمن

تونس

اتخذت تونس خطوات لتحسين حرية الإعلام من خلال إنشاء الهيئة المستقلة للاتصالات السمعية-البصرية بما يتفق مع الدستور الجديد للبلاد. ولكن النيابة العامة لا تزال تعتمد بشدة على قانون العقوبات الموروث عن نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي الذي ما زال نافذًا، وبموجبه يمكن أن تتم المعاقبة على الجنح الصحفية بالسجن. تعرض 22 صحفيًا على الأقل للاعتداء الجسدي أثناء تغطية الاحتجاجات المناهضة للحكومة على مدار عام 2013، وفق دراسة أعدتها لجنة حماية الصحفيين.

واعتقل مراد محرزي، وهو مصور بقناة «الإسطرلاب» وهي قناة تلفزيونية محلية على الإنترنت من منزله بعد تسجيل مقطع فيديو لمخرج سينيمائي يرمي البيض على مسؤول حكومي أثناء مناسبة عامة. واتهم محرزي «بالتآمر لارتكاب العنف ضد مسؤول حكومي»، وتصل عقوبة هذه التهمة إلى السجن خمس سنوات.

في سبتمبر 2013، أخلي سبيل رئيس إحدى محطات التلفزة التونسية سامي الفهري بعد أكثر من سنة قضاها في السجن، الأمر الذي وصفه أنصاره بأنه محاولة من قبل الحكومة لإسكات منتقديها. وقال الفهري بعد إطلاق سراحه «قضيت سنة في السجن دون أن تتم إدانتي».

أسس الفهري تلفزيون «التونسية» عام 2011، بعد الانتفاضة الشعبية التي أسقطت بن علي. وأثار اعتقاله إدانة واسعة في تونس لأن الاعتقال لم يتم إلا بعد أن أعلن رئيس التلفزيون أنه أوقف برنامجًا ساخرًا، مدعيًا أنه اتخذ القرار بعد ضغوط من الحكومة. وفي الشهر نفسه، نظم الاتحاد الوطني للصحفيين التونسيين إضرابًا عامًا، هو الثاني في تاريخ الاتحاد، للتنديد بالقيود على حرية الصحافة.

واتهم الكثير من الصحفيين حزب النهضة الإسلامي الحاكم بالتضييق على حرية الصحافة والسعي للسيطرة على السياسات التحريرية لوسائل الإعلام العامة، لاسيما عبر تعيين مدراء محسوبين على الحزب. كما اتهمت أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني حزب النهضة وجهازي القضاء والشرطة مرارًا وتكرارًا بمحاولة خنق حرية التعبير المكتسبة من ثورة 2011.

Bijan Rafiour, 2013

المغرب

على الرغم من المكاسب السابقة التي حققتها المملكة المغربية في حرية الإعلام، جاء المغرب في المرتبة 136 على قائمة تضم 179 بلدًا وفق تقرير «منظمة مراسلون بلا حدود» عام 2013.

دفعت قضية اعتقال الصحفي المغربي علي أنوزلا الشهيرة في أكتوبر 2013 إلى الواجهة جدلية السؤال حول العلاقة بين النشر والإرهاب وحدود حرية الإعلام في المغرب.

اعُتقل أنوزلا رئيس تحرير موقع «لكم» الإلكتروني بسبب نشر ه عنوانا رابطا لشريط فيديو صادر عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اعتبرته السلطات المغربية محرضا على تجنيد المواطنين المغاربة للجهاد في المملكة.

نشر أنوزلا رابط الفيديو نقلا عن رابط لصحيفة البايس الإسبانية التي نشرته لأول مرة من موقع يوتيوب.

أمرت السلطات المغربية باعتقاله وأرسلت 20 شرطيًا في الصباح الباكر إلى بيته واقتادوه إلى مقر صحيفته الإلكترونية وصادروا ثمانية من أجهزة الكمبيوتر الخاصة به.

وأثار الاعتقال موجة واسعة النطاق من الإدانة ضد الآثار المحتملة للحادث على الخطوات التي اتخذها المغرب نحو حرية التعبير والإعلام وحقوق الإنسان.

واعتبرت عدة جماعات حقوقية وأحزاب سياسية ومؤسسات إعلامية أن احتجاز أنوزلا فند «الاستثناء المغربي»، وخاصة بعد اتخاذ النيابة العامة قرارها بينما كان أنزولا قيد الاعتقال ومطالبتها بالتعامل مع قضيته وفق قانون العقوبات وقوانين الإرهاب.

وأصدر صحفيون مستقلون في المغرب بيانات عدة ونظموا وقفات تضامنية مع أنوزلا في الدار البيضاء والرباط وطنجة. وفي الخارج، أضرب صحفيون مغاربة عن الطعام يوم 28 سبتمبر 2013، حاملين لافتات تطالب بمعاملته كصحفي وليس كإرهابي.

كما أصدرت منظمات دولية، مثل «هيومن رايتس ووتش» و«منظمة العفو الدولية» و«مراسلون بلا حدود»، بيانات تندد باعتقال أنوزلا واصفة ذلك بأنه «تهديد لحرية الإعلام» في المغرب. وكان مركز الدوحة لحرية الإعلام قد أعرب أيضًا عن دعمه لأنوزلا وانضم إلى حملات أخرى تدعو إلى الإفراج عنه.

ليبيا

عقب نجاح الثورة الليبية في الإطاحة بنظام القذافي عام 2011، تم إطلاق عشرات المحطات التلفزيونية والصحف الجديدة في أنحاء البلاد بعدما ظلت محظورة طيلة أربعة عقود. ولكن الصحفيين في البلاد أصبحوا هدفًا لهجمات وعمليات خطف في الأشهر الاخيرة على يد الميليشيات المسلحة، حيث قُتل صحفيان على الأقل بسبب عملهما في ليبيا عام 2013 وهما صالح عياد حفيانة، مصور وكالة الأنباء المستقلة فاساتو، الذي قضي حتفه بشظايا في 18 نوفمبر في طرابلس ومقدم البرامج التلفزيونية في قناة «الحرة» عز الدين قوصوص الذي اغتيل في سيارته المتوقفة بالقرب من بنك للدم بعد صلاة الجمعة، وفق مسؤولين أمنيين.

وأوضح صحفيون في بنغازي أن برنامج قوصوص لم يكن له أي أبعاد سياسية، ولم يتم بعد تحديد سبب الهجوم. ووقع صحفيون آخرون أيضًا ضحايا العديد من الهجمات وعمليات الخطف في الأشهر الاخيرة، ما أثار مخاوف بشأن مستقبل حرية الإعلام وحرية التعبير في ليبيا. في أكتوبر 2013، اختُطف رئيس تحرير صحيفة الرواسي طاهر التركي على يد مسلحين مجهولين قتلوا أخيه رميًا بالرصاص.

على الجبهة القانونية، أصدرت السلطة الانتقالية الحاكمة في ليبيا إعلانًا دستوريًا عقب سقوط نظام القذافي في أغسطس 2011 تتعهد فيه بالحفاظ على حرية التعبير. ولكن في الفترة التي تلت هذه اللحظة التاريخية، عادت السلطة إلى التشريعاتنفسها المستخدمة من قبل النظام السابق للحد من حرية الإعلام.

محطات البث التليفزيوني في ليبيا
«مركز الدوحة»

وتم تعديل المادة نفسها مرة أخرى في فبراير 2013 لتشير إلى أن «أي شخص يسيء علنًا للسلطة القضائية والسلطتين التنفيذية والتشريعية يمكن أن يسجن لمدة تتراوح بين 3–15 سنة.» وبموجب هذا القانون، يعتبر أي إجراء من هذا القبيل جريمة جنائية.

ويحاكم الصحفي الليبي عمارة الخطابي حاليًا،استنادًا إلى هذا القانون، بسبب نشر قائمة من 84 قاضٍ مشتبه بالفساد. يساهم مركز الدوحة لحرية الإعلام في تطوير الإعلام الليبي، حيث أطلق عددًا من المشاريع التدريبية لتحسين ظروف العمل وتطوير قدرات الصحفيين.

ويدين المركز الهجمات على الصحفيين في ليبيا، ويدعو السلطات إلى تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة واتخاذ موقف قوي لمكافحة الإفلات من العقاب وحماية حرية الإعلام والصحفيين في البلاد.

وقد أكد مركز الدوحة لحرية الإعلام في أحد بياناته «إن من الضروري أن يشعر الصحفيون أن بإمكانهم العمل في بيئة سليمة وآمنة، تطبق فيها السلطات عقوبات صارمة ضد أي شخص يخطط لأي نوع من أنواع الهجوم الذي يستهدف الإعلاميين».

فلسطين

سجلت فلسطين في عام 2013 انتهاكات لحرية الإعلام بلغت في المجمل 229 انتهاكًا من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي والسلطات الفلسطينية على السواء.
وفق مركز «مدى» الفلسطيني، ارتكب الاحتلال الإسرائيلي 151 انتهاكًا، أي ما يعادل 66%، في حين ارتكبت السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 78 انتهاكًا، أي 34%.

وأشارت أرقام «مدى» إلى أن انتهاكات قوات الاحتلال ضد الصحفيين عام 2013 شملت 87 اعتداء جسديًا، و30 احتجازًا، و13 اعتقالًا، و15 منعًا من التغطية، وحظر سفر واحد، واستجوابًا واحدًا، و4 محاكمات. وخلافًا لعام 2012 الذي قتل فيه ثلاثة صحفيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، لم يتم الإبلاغ عن أي حالة قتل لصحفي في فلسطين عام 2013.

سجلت الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات الفلسطينية ارتفاعًا طفيفًا في عام 2013، لاسيما في قطاع غزة (50 حالة انتهاك)، حيث كان عدد الانتهاكات أعلى منه في الضفة الغربية (28 حالة انتهاك).

ووفقا لمركز «مدى»، تجسدت الانتهاكات الفلسطينية في تسعة أشكال: اعتقال (22)، احتجاز (11)، منع (6) من التغطية، تهديد (5)، اعتداء جسدي (4)، إغلاق ومنع (2)، اقتحام (1) استجواب (24)، مصادرة معدات (3).

ولتمحيص هذه الحصيلة من المعطيات المتعلقة بالعالم العربي وذلك وفق الخط الذي ينتهجه المركز كما سبق الإشارة إليه آنفا، كلف مركز الدوحة لحرية الإعلام أربعة خبراء في الإعلام لتأطير ومناقشة الاتجاهات الرئيسية التي أثرت على حرية وسائل الإعلام في العالم العربي عام 2013 وذلك من خلال تنظيم يومين دراسيين بالدوحة 27 و28 يناير 2014، وعمل المركز على استثمار نتائج هذين اليومين في تعميق مضامين تقريره السنوي الثاني.

في هذا السياق، أكدت الدكتورة فاطمة العيساوي ، زميلة كليّة لندن للاقتصاد، في ورقتها البحثية أن وسائل الإعلام الوطنية التقليدية استعادت إلى حد ما لهجتها التعددية، وشهدت توسعًا كبيرًا وغير منظم بعد الفصول الأولى من الانتفاضات العربية.

بيد أن الورقة تصوّر كيف عكس الانفتاح النسبي لوسائل الإعلام الوطنية تحديات هائلة.

وشكلت التركة الثقيلة للأنظمة السابقة، التي تتمثل في سيطرة الدولة على الإعلام والقوانين القمعية والهياكل التنظيمية المتجاوزة والسياسات التحريرية المثيرة والمسيسة تحديات رئيسة، على حد تعبير الدكتورة العيساوي:

د. فاطمة العيساوي
باحثة في كلية لندن للاقتصاد

«على الرغم من أن الفترة التي أعقبت اندلاع الانتفاضات مباشرة أدت إلى مناقشات حول الإصلاح اللازم للإطار التنظيمي، لم يتم تحقيق تقدم يذكر؛ لا تزال عقوبة السجن تطبق على الخطاب التشهيري ولا يزال الصحفيون يواجهون محاكمات أمام محاكم عسكرية. وتمثل الانتهاكات ضد حرية التعبير استنادًا إلى أحكام قانونية فضفاضة تحت اسم مكافحة الإرهاب وحماية الأمن القومي سببًا جديًا للقلق. ويشكل عدم وجود إرادة سياسية لتأييد إصلاح الإعلام بالتأكيد، أكبر عقبة تعوق تنفيذه، لكن عدم الحماس في الآونة الأخيرة داخل المجتمع الإعلامي لدعم هذه العملية وللضغط من أجلها يمنع كذلك أي تقدم في هذا الصدد.

ويرافق موجة التوسع في وسائل الإعلام الخاصة عدم وجود هيكل تنظيمي حديث وشامل. والأهم من ذلك، فإن سنّ القوانين التي تضمن شفافية ملكية وسائل الإعلام وتمويلها أمر ضروري، خاصة وأن استخدام الاستثمار الإعلامي لمزيد من الأجندات السياسية احتمال حقيقي. ويقدم السعي لإنشاء مجالس إعلامية مستقلة للإشراف على قطاع الإعلام، لاسيما قطاع البث، كحل لإنهاء سيطرة الحكومة على الإعلام من خلال وزارات الإعلام. لكن هذا المسعى يواجه عقبات متنوعة، وعلى رأسها انعدام الرؤية بشأن إنشاء هذه المجالس وعدم وجود إرادة سياسية لدى الأنظمة الجديدة، وكذلك صعوبة التعاون بين الصحفيين. وعلى الرغم من أن التجربة التونسية في إنشاء هيئة رقابية مستقلة كانت أكثر تقدمًا مما تم تحقيقه حتى الآن في مصر وليبيا، إلا أنها لم تؤكد سلطتها وامتيازاتها بعد بسبب الإحجام الحكومي عن التخلي عن الامتيازات التي استخدمها النظام السابق للسيطرة على قطاع الإعلام.

ويشكل الافتقار إلى مجموعة واضحة من المعايير المهنية عائقًا رئيسا آخر. الإعلام الوطني مرة أخرى رهينة للسياسة مع الاستخدام المفرط للمنابر الإعلامية في معارك سياسية وأيديولوجية. وهذا لا يرتبط فقط بالتحولات السياسية المعقدة والمتوترة ولكن أيضًا بالاصطفاف السياسي للإعلام، ولاسيما البرامج الحوارية التي تشكل منبرًا قويًا لممارسة الضغط السياسي والتعبئة. ويعود الأمر أيضًا إلى تصور الصحفيين لدورهم كناشطين سياسيين وكذلك العادات الراسخة للرقابة الذاتية.»

- على الرغم من أن الإعلام استعاد نغمة التعددية بعد الانتفاضات، لا يزال المشهد الإعلامي يعاني حالة استقطاب وتسييس شديدين، ولا يبدو أن المعايير المهنية المتعلقة بالموضوعية والأخلاق هي السائدة.

- تنامي دور أباطرة الإعلام واحتكار ملكية وسائل الإعلام في غياب قوانين موازية منظمة للحقل الإعلامي قادرة على التحكم في التوسع المتوحش للإعلام الخاص.

- النقاش بين المحللين والصحفيين ومنظمات حرية الصحافة هو أفضل حل للتغلب على تلك التحديات.

- الحاجة إلى إصلاحات تشريعية قوية على المستوى الهيكلي لتخفيف الرقابة الذاتية وإزالة تركة الأنظمة الاستبدادية السابقة من أجل استعادة الثقة بين الصحفيين والمواطنين والحكومات.

- لا يزال تعريف ما يشكل الصحافة المهنية في طور التكوين في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية: قبل أن يستطيع الصحفيون أن يقرروا ما ينبغي أن تكون عليه القواعد والأعراف، عليهم التأكد من الظرف السياسي الذي يعملون فيه. ومع ذلك، لم يتم تعريف هذا الظرف السياسي بعد نظرًا لاستمرار عدم الاستقرار.

- هذا العجز عن التحرك وحده يؤكد ضرورة فتح قنوات تواصل أوسع وأقوى بين العاملين في الإعلام والمشرعين والحقوقيين والقانونيين والسياسيين والأكاديميين والمجتمع المدني لمناقشة سبل تحسين وضع الإعلام في المنطقة والوصول إلى ديمقراطية إعلامية حقيقية.

استشراف المستقبل

لم تعد حماية الصحفيين والإعلام الحر تقتصر على منظمات أو جماعات خاصة، ولكنها أصبحت جهدا دوليا. وعلى الرغم من انخراط مركز الدوحة لحرية الإعلام في ذلك الجهد ، فإن مساهماته بأشكالها المختلفة لا تبدو نتائجها واضحة للوهلة الأولى وذلك بسبب تعقيد المهمة وضخامة الاحتياجات.

ولذلك، يتواصل المركز مع شركائه العرب والدوليين لوضع استراتيجية جماعية من أجل تعزيز الحق في حرية الإعلام بوصفه حقًا من حقوق الإنسان الأساسية قائما على ثقافة الحوار والتسامح والتفكير التحليلي.

ويجب أن تركز مثل هذه الاستراتيجية، كما يتصورها المركز، على رصد انتهاكات حرية الإعلام في العالم العربي وخارجه والدعوة إلى سلامة وحماية العاملين في مجال الإعلام من أجل تطوير مشهد إعلامي صحي وشفاف وخاضع للمساءلة.

في هذا السياق، نظم مركز الدوحة لحرية الإعلام ورشة عمل حول الرصد بالعاصمة القطرية في الفترة من 10 إلى 12 مارس 2013. وركزت هذه المبادرة على زيادة تعزيز التعاون العربي-العربي وتوحيد المساعي بين جميع المنظمات غير الحكومية في الدول العربية التي تعمل في مجال دعم حرية الإعلام وحرية التعبير.

كما أن هذه المبادرة تدعم الجهود الفردية المبذولة من قبل مختلف المنظمات غير الحكومية العربية في هذا المجال، وتقدم نموذجًا جريئًا وغير مسبوق للتعاون بغرض التحدث بصوت واحد في محاولة لضمان سماع الجميع من خلال منصة ومنهجية موحدة للتوثيق والتحقق.

إذ ذاك فقط يصبح لصوت الإعلام العربي الحر قوة التأثير وسلطة الوصول للحقيقة.

II. المناصرة والسلامة

ربط النتائج بالأفعال

اعتمد مركز الدوحة لحرية الإعلام منذ تأسيسه على رؤية فلسفية ونهج إجرائي بغية الربط العميق بين النتائج والأفعال. إن غاية المركز الأسمى هو تأمين سلامة الصحفيين عبر توظيف الرصد كأداة للمناصرة.

فالرصد بالنسبة للمركز، كان على الدوام وسيظل، صلبَ عمله والأرضية التي يستند إليها في تحقيق أغراض المناصرة والسلامة. فتوثيق الانتهاكات ضد الإعلاميين في شتى أنحاء العالم لم يكن أبدا عملا استعراضيا ولا غاية في حد ذاته.

وسعيًا منه لتنفيذ برامج تعتمد رؤية منهجية مندمجة، تبنى المركز منذ ديسمبر 2013 هيكلًا تنظيميًا جديدًا يجمع كافة خططه وبرامجه ضمن إدارة واحدة للرصد والمناصرة. وتكفل هذه الاستراتيجية استيعاب كل برامج المركز استيعابًا جيدًا وتوجيهها بصورة أكثر يسرًا لربط النتائج بالأفعال.

وقد جاءت هذه المنهجية الجديدة تصحيحا للممارسة السابقة التي يقرّ المركز بمحدوديتها في تحقيق أهدافه خاصة على مستوى المتابعة. ومن المتوقع أن يمكن هذا التوجه المركز من الاستجابة الفورية للحالات الاستعجالية -- كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لتدخل المركز في دعم الإعلاميين في سورية صيف 2013 -- فضلا عن إطلاق برامج متوسطة وطويلة الأمد لتدريب الصحفيين ورفع الوعي العام ونشر ثقافة الفكر الحر المستدام.

لكنّ المؤسف أن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال، فالعدالة لا تتحقق وقتلة الصحفيين يتمتعون بالإفلات من العقاب وكل ذلك بسبب غياب استراتيجية دولية ملزمة. ولتعميق النقاش حول هذه النقطة المحورية الهامة، كلف المركز المحللة الإعلامية الدكتورة كورتني رادش بإعداد بحث تحليلي حول المخاطر التي يواجهها الصحفيون في الوطن العربي.

أوضحت الدراسة الأجواء السياسية المختلفة السائدة في المنطقة، والتهديدات المختلفة التي تواجه الصحفيين، والافتقار إلى المساءلة والمتابعة القضائية التي تفضي إلى الإفلات من العقاب، وقد جاء في بحث الدكتورة رادش:

بعد مناقشة بحث الدكتورة رادش، تم التوافق على التوصيات الآتية:

- يعد الصحفيون المستقلون والصحفيون المواطنون من الفئات المعرضة للمخاطر على نحو استثنائي، وخاصةً في سورية، حيث يعملون غالبًا دون أمان على سلامتهم الجسدية والقانونية، وفي كثير من الحالات دون عقود مع المؤسسات الإعلامية التي يعملون لصالحها ودون تزويدهم بمعدات السلامة (كالخوذة... الخ).

- الافتقار إلى الأمان بسبب التسييس المتزايد للإعلام، حيث أصبح الصحفيون نتيجة لذلك أهدافًا سهلة لمختلف الأطراف بما فيها الحكومات والميليشيات وجماعات الثوار والمجموعات الإرهابية وغيرها.

- عدم حماية المؤسسات الصحفية لصحفييها: للمؤسسات الإعلامية مسؤولية في ذلك.

- يؤدي الافتقار إلى الأمان إلى مادة صحفية فقيرة الجودة لأن الصحفيين لا يستطيعون تغطية القصة على النحو الصحيح إذا تقدموا إلى خط المواجهة دون الخبرة والتدريب اللازمين للتغلب على بعض العوائق والأخطار.

- الحاجة إلى رفع مستوى الوعي بالدور الإعلامي للصحفيين في المجتمع بهدف إعادة بناء جسور الثقة بين الإعلام والمجتمع المدني والحكومة والحرص على أن يؤدي الصحفيون رسالتهم بأمان.

د. كورتني رادش
خبيرة إعلامية في الشرق الأوسط
ومدافعة عن حرية التعبير

«باتت المنطقة العربية أكثر المناطق خطرًا على حياة الصحفيين منذ مطلع القرن الحالي، وقد شهد عام 2013 استمرار هذا الخطر في أعقاب الثورات التي اندلعت في عام 2011 ولا تزال مستمرة حتى الآن. ومن بين الصحفيين السبعين الذين قتلوا أثناء تأدية واجبهم المهني في العالم عام 2013، سقط 70% منهم في المنطقة العربية، ثلاثةٌ منهم نساء. وتعد الصراعات المسلحة السبب الأكثر شيوعًا لمقتل الصحفيين، وهو ما شهد ازديادًا واضحًا بسبب الإرهاب، الذي أدّى إلى عمليات اغتيال واسعة في سورية والعراق. حيث استهدفت أعمال القتل الانتقامية والاعتداءات العنيفة الصحفيين الذين يعبّرون عن رأيهم بحرية وصدق في محاولة لترويعهم وثنيهم عن الخوض في مواضيع محددة. وفي الدول الست التي شهدت عمليات قتل لصحفيين، كان غياب المساءلة والمتابعة القضائية سببًا لاستمرار الإفلات من العقاب، حيث بقيت غالبية جرائم القتل بدون حل، ناهيك عن الهجمات غير القاتلة. وأصبح من الشائع سجن الصحفيين، ولم يعد يقتصر ذلك على من كانوا يعتبرون صحفيين كالمدونين والناشطين الإعلاميين، بل أصبحت الاعتداءات تطال كل من يعمل على نشر المعلومات، وغالبًا على الإنترنت.

ويتعرض الصحفيون للاعتداء والنفي والاختطاف ومخاطر أخرى، وخاصة في سورية، حيث أن الصحفيين المحليين هم الأكثر عرضة للخطر، مع زيادة طفيفة في الاعتداءات على الصحفيين الأجانب. كما صعّد القادة الجدد في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من اعتداءاتهم على الصحفيين والمدونين وعلى أي شخص يحمل آلة تصوير في محاولة منهم لتقييد التدفق الحر للمعلومات وممارسة الرقابة على صورة الانتقال بغية تعزيز قبضتهم على السلطة. واستمرت النزعة باتجاه عدم تطبيق العقاب على الانتهاكات بحق الصحفيين في عام 2013، دون مؤشرات تذكر على أن ذلك الوضع قد يتغير في وقت قريب. وتتضمن الجهود المبذولة لتأمين سلامة الصحفيين في المنطقة: التركيز المتزايد على سلامة الصحفيين من جانب المؤسسات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية ومراكز التدريب، فضلاً عن الدعم الوطني للجهود الدولية على مستوى الأمم المتحدة.

ويواجه الصحفيون العاملون في المنطقة العربية تهديدات مادية ورقمية، حيث تأتي هذه التهديدات من جهات حكومية وأطراف غير حكومية كالجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة، في حين تواجه النساء مخاطر خاصة تتمثل في الاعتداء والتحرش الجنسي.

تبرز دراسة حالة العنف في سورية مخاطر العمل في مناطق الحرب التي يقع الصحفيون فيها هدفًا لكل من قوات الحكومة والمجموعات المسلحة في محاولة لتقييد تدفق المعلومات والرقابة على ما يرشح من روايات عن أحداث الصراع. كما تبين الدراسة صعوبة متابعة المعارك الشرسة على الصحفيين في بلد يقيد الوصول إلى المعلومات. وتبين دراسة حالة أخرى عن التسييس في مصر الصعوبات التي يواجهها الصحفيون أثناء عملهم في بلد أدى الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار فيه إلى تسييس المهنة وتقويض المعايير المهنية. وأخيرًا، وفي دراسة ثالثة حول حبس الصحفيين الذين ينشرون في مواقع إلكترونية في الكويت، تبين التهديدات التي يواجهها من يعبر عن رأيه على الإنترنت اتجاهًا عامًا في المنطقة يشير إلى تشدد أكبر من جانب السلطات تجاه النقد على الإنترنت ومحاولات لإخفاء وجهات النظر الناقدة.

إسهامات مركز الدوحة لحرية الإعلام

كان المركز سبّاقًا في الترحيب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 18 ديسمبر 2013 الخاص بمعالجة قضايا سلامة الصحفيين والإفلات من العقاب، مدفوعًا بإيمانه بأهمية المناصرة في دعم سلامة الصحفيين.

وأثنى المركز على جهود أكثر من 70 بلدًا رعت قراراً يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى «بذل أقصى الجهود لمنع العنف ضد الصحفيين».

قدم المركز الدعم لخطة العمل الخاصة بسلامة الصحفيين وقضايا الإفلات من العقاب ودافع عنها، كما أصبح من بين أهم المؤسسات لتنفيذ الخطة في المنطقة العربية، عبر شراكته مع منظمة اليونسكو.

وفي إطار التزامه بمحاربة إفلات قتلة العاملين في الإعلام من العقاب، أطلق المركز حملات خاصة به لتسليط الضوء على أبرز الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلام ومهنييه والحرص على دوام وصول المعلومات للرأي العام.

تنبع أعمال المركز من قناعته بأنه لا يكفي الإيمان بحرية الصحافة بوصفها حقًا من حقوق الإنسان، بل يتعين ربط هذا الإيمان بالالتزام بأعمال المناصرة والانخراط في محاربة الإفلات من العقاب، ما من شأنه أن يقود إلى حماية أمن الصحفيين فلا يدفعوا أبهظ الأثمان نظير قيامهم بعملهم.

وفي هذا السياق، نظم المركز على هامش المنتدى العالمي للإعلام والنوع الاجتماعي التابع لليونيسكو (بانكوك 4 ديسمبر 2013) حلقة دراسية تحت عنوان «سلامة الصحفيات العربيات على خطوط المواجهة وخارجها».

وكانت الغاية من هذه الحلقة الدراسية رفع الوعي بالصعوبات التي تواجه الصحفيات العربيات أثناء قيامهن بواجبهن الإعلامي، وتسليحهن بالمهارات التي تساعدهن على تفادي الصعوبات في المقام الأول. وتميزت الحلقة الدراسية بحضور عدد من الشخصيات رفيعة المستوى من البحرين والأردن والعراق ومصر.

كما تم تنظيم مسابقة كاريكاتير عن «الإعلام والنوع الاجتماعي» لعرض أعمال رسامي الكاريكاتير من دول مختلفة.

وفضلاً عن ذلك، أصدر المركز تقريرًا بحثيًا عن صحفيين أفارقة من الصومال والسودان وجنوب السودان وإريتريا وأثيوبيا يعيشون في كينيا وأوغندا. ومكّن التقرير المركز من الدخول في حوار مع منظمات دولية بارزة للدعوة من أجل تأمين حماية أفضل للصحفيين الذين يعيشون في المنفى.

مسعفون ينقلون صحفياً مصاباً في غارة جوية إسرائيلية على مبنى إعلامي في غزة ـ 18 نوفمبر 2012 ـ AFP

وانضم المركز إلى «الحملة السورية» إلى جانب 20 منظمة من الشام معنية بحرية الإعلام والصحافة ومنظمات عديدة أخرى مختصة بمراقبة حرية الصحافة للمطالبة بوقف الجرائم والانتهاكات بحق الصحفيين والعاملين في الحقل الإعلامي السوري.

وفي ذات السياق قام المركز بمهمة إلى تركيا في مايو 2013 للوقوف على أحوال الصحفيين السوريين وتحديد احتياجاتهم والسبل الأمثل لتلبيتها.

وكان الهدف من ذلك المشروع، الذي جاء تتويجًا لجهود المركز في التعامل مع المشهد الإعلامي السوري الناشئ، هو دعم الدور المحوري الذي يلعبه الصحفيون والناشطون الإعلاميون السوريون في توفير الأخبار والمعلومات عن الأحداث الجارية في بلدهم، فضلاً عن خلق ثقافة حرية الإعلام وتعزيز قيم أخلاق المهنة في سورية.

وتتويجا للمهمة، نظم المركز ست ورشات عمل تدريبية في شهري نوفمبر وديسمبر 2013 (ثلاث في تركيا وثلاث في الأردن) لأكثر من 80 صحفيًا سوريًا في المنفى، ركزت على أهمية بناء القدرات وفق المعايير الدولية للجودة فضلا عن تقديم برامج تدريبية تتعلق بصحافة الإنترنت وسلامة الصحفيين.

شارك المركز في ورشات عمل تدريبية لأكثر من 300 صحفي من مختلف دول المنطقة، بمن فيهم صحفيون ريفيون من باكستان، وصحفيون من غزة، وصحفيون يمنيون بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، ومصورون صحفيون مصريون، إضافةً إلى ثلاث ورشات عمل حول تدريب المدربين خاصة بالصحفيين العرب.

ونظمت كافة هذه الورشات باعتبارها جزء من برنامج شامل ومهم يقيمه المركز تحت اسم برنامج علي حسن الجابر لتدريب الصحفيين على السلامة، (الجدير بالذكر أن هذا البرنامج أطلق من طرف المركز تخليدا للصحفي القطري الشهيد علي حسن الجابر باعتباره كان أول صحفي أجنبي استشهد في خلال حرب التحرير الليبية سنة 2011).

NHRC Photo

إحياء لذكرى **علي حسن الجابر**
مصور الجزيرة الذي استشهد أثناء تغطية الثورة الليبية في 2011/03/12

بالإضافة إلى ما سبق، قدم المركز دعمًا مباشرًا للصحفيين، فساعد 60 صحفيًا في عام 2013، وبلغت نسبة الطلبات المقدمة من العالم العربي قرابة 60% (36 مستفيدا) قدمت من خلال وحدة المساعدات الطارئة. وتشمل هذه المساعدات بالإضافة إلى الدعم المالي المباشر، تحمل تكاليف النفقات الطبية لمعالجة الصحفيين المصابين في مناطق النزاعات، والنفقات القانونية الناجمة عن التقديم إلى المحاكم أو نفقات السفر بقصد الإخلاء العاجل. كما أسس برنامج المساعدات الطارئة شبكات للخبرة القانونية والطبية في كل من المنطقة العربية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. ويبين التحليل التالي للبيانات كافة حالات المساعدات الممنوحة من يناير إلى ديسمبر 2013. حيث تكشف العدد الإجمالي للطلبات التي تلقاها المركز والحالات التي منحت فيها المساعدة. كما يقدم تفاصيل عن نوع المساعدة المقدمة والمناطق الجغرافية المشمولة والمبلغ المالي المقدم.

1. تحليل عدد الطلبات المقدمة والحالات التي قدمت فيها المساعدات:

بلغ عدد الطلبات التي تلقتها وحدة المساعدات الطارئة 258 طلبًا بين يناير وديسمبر 2013. تم تقديم معظم هذه الطلبات عبر البريد الإلكتروني (assistance@dc4mf.org)، وبعضها عبر «الخط الساخن لوحدة المساعدات الطارئة» (هاتف جوال في الخدمة على مدار اليوم طيلة أيام الأسبوع). ويظهر ذلك زيادة حادة في عدد الطلبات المقدمة مقارنةً بأرقام العام الفائت (169 طلبًا في عام 2012)، ومن بين الـ 258 طلبًا المقدمة، تم منح المعونة لستين حالة فقط (23%).

2. تحليل نوع المساعدات المقدمة:

معظم حالات المساعدات الممنوحة كانت للمساعدة في الانتقال خارج البلد، وبلغ مجموع هذه الحالات 26 حالة (44%)، وتمثل حالات صحفيين أجبروا على ترك بلدانهم بسبب تهديدات لها علاقة بعملهم. وتتضمن تكاليف الانتقال خارج البلد نفقات تذاكر السفر جوًا، والإقامة المؤقتة الآمنة وبعض الاحتياجات الأساسية. وغالبًا ما يترافق الدعم بـ «عمل مناصرة» (أي تقديم طلب لجوء).

أما ثاني أكبر فئة من حالات المساعدات فتتعلق بالمساعدة الطبية، وبلغ مجموعها 20 حالة (34%)، وهي حالات صحفيين أصيبوا غالبًا أثناء تغطية الاحتجاجات أو تم استهدافهم بصورة مباشرة أو تعرضوا للتعذيب في السجون. إذ تم تخصيص الجزء الأكبر من أموال المعونة الطبية الممنوحة لتغطية نفقات العمليات الجراحية والأدوية والأطراف الصناعية والاستشارات النفسية بعد التجارب المؤلمة التي واجهها الصحفيون.

أما ثالث أكبر فئة من حالات المساعدات فكانت للمساعدة على مباشرة العمل من جديد، وبلغ مجموعها 10 حالات (18%). هذه المساعدات هي استجابة لوضعية الصحفيين الذين يجبرون قسرا على ترك أوطانهم ويصبحون عاطلين عن العمل في البلد المضيف، لكنهم يتوقون إلى معاودة العمل في الصحافة مرة ثانية. ويشترط للاستفادة من هذه المساعدات التي تشمل غالبا (كاميرا وكومبيوتر محمول وحجز موقع إلكتروني) تقديم التزام في صيغة برنامج عمل يؤكد بأن المستفيد سيستخدم تلك الأجهزة للانطلاق من جديد في عمله الصحفي.

والفئة الرابعة من المساعدات الممنوحة خصصت للمساعدة القانونية، وهما حالتان فقط (4%). ففي معظم الأحيان يطلب الصحفيون المساعدة في توكيل محامٍ متخصص في قضايا حرية الصحافة وحقوق الإنسان، للدفاع عنهم أمام المحاكم عندما تتم محاكمتهم على أعمالهم.

نوع المعونة

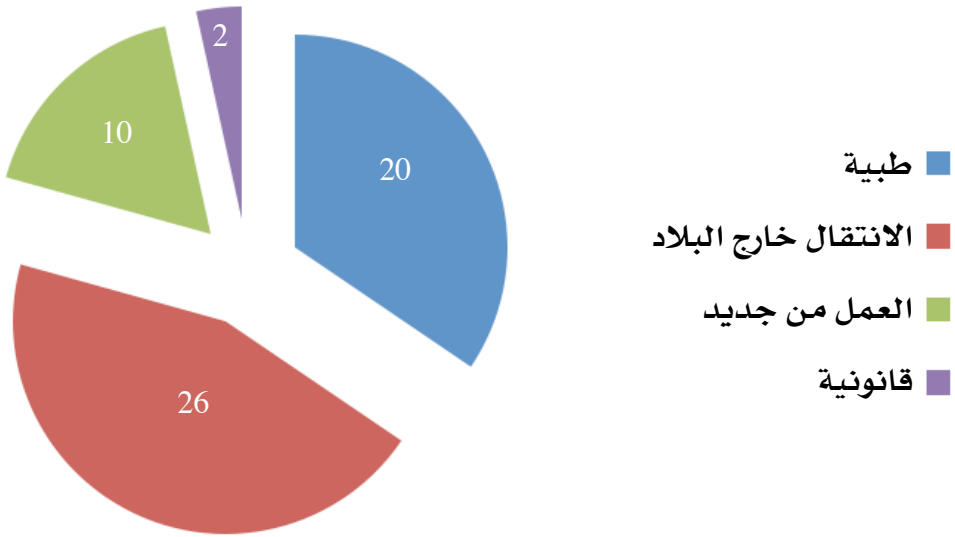

3. تحليل مصدر الطلبات:

جاءت معظم الطلبات التي حظيت بالمساعدات من المنطقة العربية، حيث بلغ عددها 36 حالة (60%)، وجاءت أفريقيا في المرتبة الثانية بـ 22 طلبًا (40%).

شهدت الطلبات القادمة من سورية زيادة حادة، حيث يتعرض الناشطون الإعلاميون والصحفيون المواطنون لمخاطر يومية على حياتهم في تغطيتهم للصراع. وقدمت هذه الطلبات في المقام الأول بغرض الانتقال خارج سورية إلى مكان آمن، فضلاً عن طلب معونة مالية لشراء معدات لمواصلة التغطية الإعلامية من الميدان.

وكان عدد الطلبات المقدمة من الكونغو الديمقراطية كبيرا وغايتها الأساسية طلب للمساعدة في الانتقال خارج البلاد هربًا من التهديدات والفظائع التي يرتكبها متمردو حركة (M23) بحق السكان والصحفيين على وجه الخصوص. كما تلقى المركز طلبات متزايدة من الصومال لأن الصحفيين مستهدفون دومًا وعرضة لهجمات حركة الشباب.

دول المنشأ

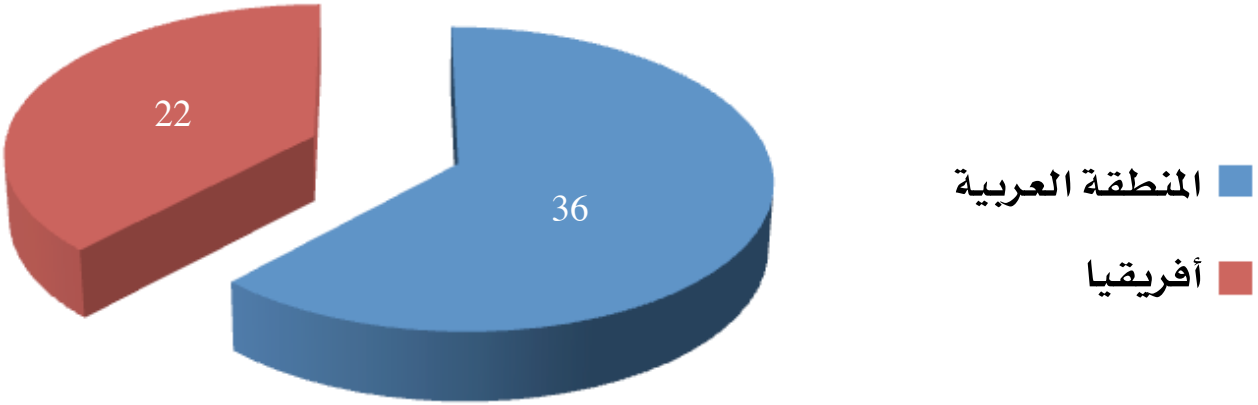

بلغ مجموع المنح التي حصل عليها 60 صحفيًا بين يناير وديسمبر 2013 قرابة 700 ألف ريال قطري (192 ألف دولار)، أي ما يعادل متوسط 11،700 ريال قطري (3،200 دولار) لكل حالة.

الخلاصة والتوصيات

إن مركز الدوحة لحرية الإعلام يجدد التأكيد بأن كافة الجهود المادية والمعنوية المبذولة حتى الآن للدفاع عن حرية الصحافة تبقى متواضعة إذا ما قورنت بحجم التحديات التي تتمثل في الانتهاكات التي ما زالت تمارس بحق الصحفيين ووسائل الإعلام.

ولذلك يشدد المركز على أنه بات لزاماً فتح قنوات للتواصل بين العاملين في حقل الإعلام والمسؤولين عن تنظيم المهنة والقانونيين والسياسيين والأكاديميين والمجتمع المدني لأجل وضع استراتيجية قريبة، متوسطة، وبعيدة الأمد غايتها تقديم الدعم الدولي لحماية الصحافة والصحفيين، ومناقشة سبل تحسين حالة الإعلام للوصول إلى ديمقراطية إعلامية حرة حقيقية.

وفي الوقت الذي يضع المركز في صدارة أولوياته، البحث في التحديات القانونية دون التوقف عند مسألة التوعية العامة، فإنه يطالب حكومات العالم بالإسراع في تطبيق الإصلاحات القانونية لصيانة حقوق الصحفيين بما يتماشى مع خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين والإفلات من العقاب، انطلاقا من مسؤولية المركز في انخراطه الفعلي في تدريب الصحفيين على تفسير القوانين المؤثرة عليهم وسبل تفادي الأخطار.

كما يدعو المركز إلى تشكيل تحالف دولي يضم كافة الأطراف المعنية بالإعلام، لحماية الإعلام وتأمين سلامة الصحفيين في عالم يغدو أكثر عدائية تجاه الإعلام.
وسيكون إسهام المركز لتحقيق هذه الغاية المتمثلة في حماية وتأمين سلامة الصحفيين إطلاقه «لمؤشر الدوحة لقياس درجة احترام المعايير الإعلامية الدولية لحماية حرية الإعلام».

ويأمل المركز أن يوفر هذا المؤشر مصدرا للمعطيات بخصوص سلامة الصحفيين والإفلات من العقاب مما سيعزز قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الخصوص.
وتقوم الأسس المنهجية لهذا المشروع على مبدأين أساسيين:

1) قاعدة موحدة المعايير لجمع المعلومات والبيانات وتوثيقها والتحقق منها.
2) سياسات تحريرية لرصد السلوك قائمة على معايير تستند إلى الحقوق والأخلاق في الممارسة المعاصرة للصحافة، باستخدام تعاريف متفق عليها ومصطلحات ملزمة.

III. الإعلام الإلكتروني وصحافة المواطن

تقوم استراتيجية مركز الدوحة لحرية الإعلام على قاعدة راسخة من الإيمان بأن حرية الإعلام حقٌّ من حقوق الإنسان الأساسية.

وينبغي أن يحظى كل من يساهم في تطور الإعلام الحر والتعددي بفرصة الاستفادة من الوسائل والحماية التي تمكنه من ممارسة حقوقه وتساعده في الحفاظ على مساحته الخاصة في المشهد الإعلامي.

ولهذا السبب وضع المركز صحافة المواطن ضمن أولوياته الاستراتيجية في المدى القريب والمتوسط وجزء لا يتجزأ من التزامه بمساعدة من يعملون في برنامجه لبناء القدرات ومن يستفيدون منه، سواءً في قَطر أو خارجها.

وقد خصص المركز محورا أساسا ضمن اليومين الدراسيين 27 و28 يناير بالدوحة لمناقشة قضية الصحفي المواطن وأهمية الدور الذي يلعبه في الحقل الإعلامي.
ويعرض هذا الفصل ما تواجهه صحافة المواطن من تحديات وما تمتلكه من مزايا، ومقاربة مركز الدوحة لحرية الإعلام لها.

الوجه الجديد للصحافة

باتت القدرة على إنتاج واستهلاك المادة الإعلامية بكفاءة ودقة تتمتع بأهمية أكبر من أي وقت مضى، في عالم يشغل فيه الإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي حيزًا أساسيًا في المشهد الإعلامي.

وفي السياق ذاته، أثبت صعود الإعلام الإلكتروني وصحافة المواطن، إضافةً إلى التغطية الإقليمية للثورات التي اندلعت في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة، أهمية الحفاظ على المعايير العالمية للعمل الصحفي.

وقد ساعدت تلك الوسائل الرقمية على إسقاط حكومات ونقل القيادة إلى مستوى الجماهير بتوفيرها وسائل جديدة لتداول وتبادل الأخبار، وحتى تغطيتها.
وكان لهذا الاتجاه أثره العميق على علاقة الناس بوسائل الإعلام التقليدية، ومكّن وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية من أن تترك آثارًا كبيرة على الصحافة ومستقبلها.
ولم يعد تشغيل التلفاز أو المذياع أو تقليب صفحات الجرائد وسائل أساسية يحصل من خلالها المستهلك على الأخبار. حيث تسارع الأيدي لتناول الهاتف أو تشغيل جهاز الكومبيوتر المحمول أو تفقد الكمبيوتر اللوحي، فجميعها تؤمن الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي للحصول فورًا على الأخبار من أي مكان وفي أي زمان.

صورة بعدسة Petteri Sulonen، وتمت إعادة نشرها وفقا لرخصة المشاع الإبداعي

وما من شك في أن هذه التطورات، التي مكّنت الإنسان من إنتاج واستهلاك الأخبار بطريقة لم يعهدها العالم من قبل، هي الأهم في تاريخ الإعلام المعاصر.
لكن لا شيء يتحقق بلا ثمن. فعلى الرغم من التحسن العام في التعددية منذ اندلاع الثورات في المنطقة العربية، بات المشهد الإعلامي شديد الاستقطاب والتسييس.

وأفضى الصعود المتنامي للإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي إلى بروز عدد من القضايا المثيرة للقلق بشأن المسؤولية القانونية والأخلاقية. ولاستكشاف هذه التبعات، قام المركز بإعداد تقرير خاص عن «**الإعلام الإلكتروني والوجه المتغير للصحافة**»، يناقش فيه قضية المسؤولية والمحاسبة القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي كتويتر وفيسبوك وغيرها.

وأمام ازدياد عدد المستخدمين للصحافة الإلكترونية والإعلام الاجتماعي باعتبارها وسائل مهمة للتعبير عن الرأي والوصول إلى المعلومة، فقد أفرز هذا التحول الهام طرح تساؤلات كبيرة حول المحاسبة الأخلاقية والجنائية المترتبة على هذا النوع من الإعلام. ولعل هذا التحول هو ما استدعى الحكومات إلى استخدام أساليب مختلفة للرقابة على الإعلام وإسكات الأصوات المعارضة. وفيما يلي حالات تلقي الضوء على هذه المسألة:

تركيا

يمارس أردوغان وحكومته رقابة «الأخ الأكبر» على وسائل التواصل الاجتماعي في تركيا ولا يترك وسيلة إلا ويستخدمها للسيطرة على تدفق المعلومات وتحميل الإعلام مسؤولية الاضطرابات الناشئة في البلاد.

فقد فرض المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التركي غرامة على عدد من القنوات مقدارها 70 ألف يورو (94 ألف دولار)، ومن ضمنها محطة تلفزيون هالك «Halk» بتهمة «الإضرار بالنمو البدني والأخلاقي والعقلي للأطفال والشباب» لنقلها تغطية حية لاحتجاجات حديقة غيزي «Gezi Park» والتعامل الوحشي للشرطة مع المحتجين.

وباتت وسائل التواصل الاجتماعي هدفًا آخر للسلطات، حيث انتقد رئيس الوزراء تويتر معتبرًا إياه «كارثة على المجتمع» و«آلة خارقة للأكاذيب والمبالغات». وتحول تويتر إلى مصدر أساسي للأخبار بالنسبة للناشطين وأداة لتنظيم المظاهرات.

وانفجرت شعبية هاشتاق غيزي بارك (hashtag#direngezipark) (احتلوا غيزي بارك) مع التقارير التي تحدثت عن أن عدد مستخدمي الهاشتاق فاق 1.8 مليون تغريدة بين 2 و3 يونيو.

وللمقارنة، بلغت أوسع شعبية لهاشتاق (hashtag #jan25) طيلة الثورة المصرية أقل من مليون تغريدة. وبات موقع تويتر الآن مستهدفًا بطرق شتى في تركيا.
وتم اعتقال عشرات المستخدمين بدعى أنهم حرضوا الناس بصورة غير قانونية عبر تغريداتهم أثناء الاحتجاجات، بينما حاولت وزارة الاتصالات التركية إيجاد سبل لمعاقبة موقع تويتر بفرض غرامات كبيرة عليه، بذريعة أن تويتر يجني المال من الإعلانات ولا يدفع الضرائب في تركيا، لذلك تؤكد الوزارة على أنه يعمل بطريقة غير شرعية.
ووفقًا لتقارير الصحافة التركية، قام القسم المعني بمكافحة الجرائم الإلكترونية بالتحقيق في 5 ملايين تغريدة.

إيران

في الوقت الذي يعتمد فيه جلُّ الإيرانيين على التلفزيون لمتابعة الأخبار، تلعب الشبكة العنكبوتية دورًا كبيرًا في نشر المعلومات بفضل مواقع التواصل الاجتماعي التي تنشر الأخبار والآراء التي تهمشها وسائل الإعلام التقليدية إضافة إلى تغطية القمع.

استخدم الإيرانيون مواقع التواصل الاجتماعي لإعداد تقارير عن الاحتجاجات في الشوارع. Getty Images

وتعد إيران من أكثر دول الشرق الأوسط استخدامًا لشبكة الإنترنت حيث يصل عدد مستخدميها إلى 36 مليون نسمة من أصل عدد السكان البالغ 75 مليون نسمة.

ويواجه الصحفيون في إيران تهديدات متزايدة، وما الرقابة على الصحف والاحتجاز السري والاغتيالات والمنع من السفر خارج البلاد إلا أمثلة على الضغوط التي يعاني منها الصحفيون والناشطون المعارضون على الإنترنت، في الوقت الذي تعد فيه إيران ثاني أسوأ بلد في سجن الصحفيين في العالم.

وليس عالم الإنترنت بمنأى عن هذه الضغوط، فثمة تقارير تتحدث عن حجب منتظم لمواقع إلكترونية مثل يوتيوب ومايسبيس وفيسبوك.

ومن السهل في إيران توجيه التهم إلى المدونين ومستخدمي الإنترنت ويخضع كثير منهم للتعذيب والسجن نظرًا لكثرة المواضيع التي يعد الخوض فيها من المحرمات.

ويعاقب قانون الجرائم الإلكترونية مزودي خدمة الإنترنت على المواضيع غير القانونية التي يسمحون بمرورها إلى العالم الافتراضي إذا تهاونوا في الوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون.

وتسيطر الدولة على الجهات الرقابية والسلطات التشريعية المعنية بالاتصالات في إيران. إذ يبين إنشاء المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني في مارس 2012 أن النظام في إيران يخطط لحصر كافة السلطات الرقابية في سلطة وحيدة.

وقد أطلقت بعض المدونات الإيرانيات مدونات معنية بقضايا المرأة تجري فيها مناقشة المحرمات في إيران التي جعلت أوضاع المرأة على رأس المواضيع الخاضعة للرقابة. وما إدانة المجلة النسائية الشهرية «زنان» بتهمة «نشر معلومات تقلق الراحة النفسية للمجتمع» إلا أحد هذه الأمثلة.

ناصر الجافري 2013

الكويت

حكمت محكمة كويتية في 9 يناير 2013 على صحفي ينشر على الإنترنت بالسجن بتهمة إهانة الأسرة الحاكمة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان أياد الحربي قد اعتقل بعد نشره سلسلة من المنشورات على حسابه الشخصي على تويتر انتقد فيها الحكومة ودعا السلطات إلى التوقف عن قمع المواطنين الكويتيين وفقًا لتقارير صحفية.

وعلى الصعيد القانوني، شهدت الكويت تطورات قانونية مهمة في عام 2013، حيث تأجل سن قانون الإعلام الجديد بعد اعتراضات واجهها القانون بأنه يشكل تهديدًا لحرية التعبير وحقوق الإنسان.

وقد تبنت الحكومة في أبريل قانونَ الإعلام الموحد الذي يخول وزارة الإعلام صلاحيةَ الترخيص لوسائل الإعلام.

وكان من المتوقع أن يقر البرلمان الكويتي القانون، لكن الشيخ جابر المبارك رئيس الوزراء قرر استشارة رؤساء التحرير والصحفيين بعد المخاوف التي أثارها ذلك القانون.

البحرين

في شهر يوليو 2013، اعتقل المدون والمساعد الإعلامي محمد حسن أثناء مداهمة منزله عند الفجر.

ففي حدود الساعة الثالثة من فجر يوم 31 يوليو، أقدم رجال ملثمون بثياب مدنية ينتمون إلى وزارة الداخلية على مداهمة منزل المدون الصحفي محمد حسن واعتقاله دون إبراز مذكرة توقيف ودون تقديم أي مبرر لعملية الاعتقال أو التهم الموجهة إليه، وصادروا كذلك الأجهزة الإلكترونية الموجودة بحوزته.

ويذكر أن صحفيين آخرين ينشرون على مواقع إلكترونية عانوا من الانتقام على خلفية أعمالهم من بينهم قاسم زين الدين، وهو مصور مستقل نشرت أعماله على مواقع إلكترونية ومدونات محلية، وجاسم النعيمي، وهو ناشط إعلامي وكاتب سيناريو ومخرج سينمائي، اعتقل بتاريخ 31 يوليو 2013 في مداهمة لمنزله بتهمة المشاركة في تجمعات غير مشروعة ونشر أخبار كاذبة والتحريض على الكراهية.

مناقشة الإطار القانوني للإعلام الإلكتروني

بطبيعة الحال، تقود هذه التدابير، وستظل تقود، إلى الأسئلة القانونية المطروحة اليوم. ما هو الذنب؟ وما هو الذنب الذي تعتبر الكتابة لأجله جريمة؟ ومن هو المسؤول عما ينشر في المنابر العامة؟ ومن هو المخول لاتخاذَ القرار؟

لمعرفة المزيد عن الاتجاهات في نمو الإطار القانوني للإعلام الإلكتروني في المنطقة العربية وكيف يؤثر على الصحفيين وغيرهم من الناشرين عبر الإنترنت، كلف مركز الدوحة لحرية الإعلام جيسيكا ضهير، المدير التنفيذي لمؤسسة سوشيال ميديا إكستشينج، لدراسة الاتجاهات في ظل القيود المشددة التي تفرضها الأنظمة العربية على حرية التعبير. يناقش البحث عناصرَ الأطر القانونية المحلية للإعلام الإلكتروني ويحدد القواسم المشتركة في المنطقة. كما يدرس البحث تزايد القيود التشريعية وما يدعى بالخطوط الحمراء المفروضة على الفضاء الإلكتروني، وإدخال جرائم الرأي ضمن قوانين مكافحة الإرهاب ومكافحة جرائم الإنترنت تحت ذريعة الأمن القومي، والجهود المتجددة المبذولة لتقييد حرية التعبير عن طريق آليات متطورة للرقابة البشرية والتكنولوجية.

وتختتم الباحثة تقريرها بدراسة الطريقة التي يتعامل بها الصحفيون والمجتمع المدني والجماعات الناشطة مع هذه الاتجاهات وكيف يحشدون الجهود لتأمين وحماية البيئة المساعدة على حرية التعبير على الإنترنت.

جيسيكا ضهير
مدير تنفيذي
تبادل وسائل الاتصال الاجتماعي

«خلق الاعتماد السريع لوسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية في العالم العربي منذ عام 2011 مساحة أكبر للتعبير عن الرأي لدى شرائح من المجتمع العربي أوسع من أي وقت مضى. ومن أشكال التعبير هذه: التعبير عن انتقاد الأنظمة العربية، التي شددت بالمقابل من القيود على التعبير عن الرأي عبر الإنترنت، وغالبًا من خلال تكييف القوانين الحالية وسنّ قوانين جديدة. وأدت هذه القوانين، التي غالبًا ما كانت سيئة الصياغة واعتباطية التطبيق، إلى زيادة اعتقال ومحاكمة الصحفيين المحترفين والصحفيين المواطنين والناشطين والمواطنين العاديين بموجب قوانين مكافحة الإرهاب وجرائم الإنترنت التي تجعل من التعبير عن الرأي من أخطر الجرائم. واستمرت الحكومات في الوقت نفسه بممارسة الرقابة والمراقبة، مبررةً تزايد الممارسات الأخيرة باسم الأمن القومي.

وأفضى ذلك إلى إطار قانوني يشكل تهديدًا ليس فقط على المكاسب المتحققة في ثورات 2011 بل أيضًا على الاستقرار في المنطقة بسبب إعادة إنتاج الشروط التي عجّلت باندلاع الثورات والانتفاضات، حتى أنها زادتها سوء في بعض الأماكن. وعلى الرغم من التحديات والمخاطر التي تفرضها هذه الاتجاهات، تحشد جماعات المجتمع المدني طاقاتها لإعادة تأطير المناقشات بشأن القيود الرقمية في حركات للدفاع عن الحقوق الرقمية على المستويين الوطني والإقليمي، أملًا في تأمين بيئة مساعدة للمناصرة والحكامة بقيادة المواطنين في المستقبل.»

مناقشة النتائج

نوقشت نتائج البحث ضمن اليومين الدراسيين الذين نظّمهما مركز الدوحة لحرية الإعلام يوم 27 و28 يناير بغرض تشخيص تطور الإطار القانوني للإعلام الإلكتروني في المنطقة. وانقسمت الآراء مناصفةً تقريبًا بين المشاركين حول السبل الأكثر فعالية لحماية حرية الإعلام بالنسبة لوسائل الإعلام الإلكترونية.

ففي حين اقترح بعض المشاركين وضع قوانين خاصة لحماية الإعلام الإلكتروني مع التمييز الواضح بين الأخير وبين وسائل الإعلام الأخرى، دافع آخرون عن ضرورة تطبيق المعايير العالمية القائمة على كافة الوسائل الإعلامية دون اعتبارٍ لهكذا تمييز.

واقترح أنصار الرأي الثاني إنشاء هيئة لحقوق الإنسان تعمل باعتبارها رقيبًا على تطبيق المعايير الدولية لوسائل الإعلام الإلكترونية.
واتفق المشاركون على أن قوانين الإعلام طُبقت على نحو اعتباطي على وسائل الإعلام الإلكترونية، حيث أثيرت في السنوات الأخيرة مشاكل تتعلق بالشفافية في التطبيق.

ويؤكد الخبراء مع ذلك على الدور الإيجابي الذي يلعبه المجتمع المدني في مساءلة الحكومات والقيام بحملات مناصرة ناجحة لإدانة انتهاكات حرية التعبير والدفاع عن حرية الصحافة.

إسهامات مركز الدوحة لحرية الإعلام

ردًا على تشديد الأنظمة المفروضة على الفضاء الإلكتروني ودعمًا للصحفيين في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أداةً لنشر المعلومات والحصول عليها بطريقة موضوعية وأخلاقية، قام مركز الدوحة لحرية الإعلام بتنظيم سلسلة من ورشات العمل حول وسائل التواصل الاجتماعي لعدد من المراسلين المحليين في قطر.

وتقرر تقديم دورات تدريبية في وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية بعد تقييم احتياجات الصحفيين من التدريب في قطر، والذي بيّن أن الصحافة الإلكترونية هي الجزء الأكثر شعبية من الخبرة المهنية التي يرغبون بتطويرها.

كما قدم المركز دورات تدريبية في وسائل التواصل الاجتماعي لصحفيين سوريين يعيشون في المنفى في تركيا والأردن، حيث لا تزال الوسائل الإلكترونية أداةً تحظى بأهمية متزايدة في تغطية الأحداث الجارية في بلد تمزقه الحرب.

وعلى المستوى المحلي، طلب المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من المركز في مايو 2013 تقييم الخطة الوطنية للموجات عريضة النطاق (National Broadband Plan).

في قطر وتقديم ملاحظاته على المشروع، وقد أدرجت مساهمة المركز في الصيغة النهائية للخطة والتي دعا المركز فيها إلى إرساء مزيد من الحقوق لمستخدمي الإنترنت.
وفي شهر أبريل عمل المركز مع الخبير الإعلامي البروفيسور مات جي دوفي على إصدار تقرير عن قوانين الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي الست.

استضاف المركز أيضًا حلقة دراسية في نطاق المناصرة في مجال القوانين الناظمة للإعلام، فاستضاف رئيسة لجنة الإعلام والثقافة والشباب في البرلمان السوداني عفاف طوار للمشاركة في لقاء خبراء ضم أكاديميين وصحافيين وممثلي حكومات لمناقشة وتحليل مشروع قانون الإعلام السوداني. وأسفر الاجتماع عن عدد من التوصيات للحكومة السودانية لضمان عدم التأثير سلبًا على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في بلدٍ طالما عانى من انتهاكات لحرية الصحافة في الماضي.

مهمة سورية – مركز الدوحة لحرية الإعلام، 6-17 مايو 2013

قبل بدء المهمة، كان المركز ناشطًا في دعم الصحفيين والناشطين الإعلاميين السوريين. وقد كان –ولا يزال– سجل سورية فيما يتعلق بحرية الإعلام من أسوأ السجلات في العالم، حيث احتلت سورية المرتبة 176 من بين 179 بلدًا في أحدث تصنيف لمؤشر حرية الصحافة العالمي من فريدوم هاوس. ومنذ انطلاق الثورة السورية في 2011 شكل الصحفيون المواطنون شبكات للتغطية الصحفية والإخبارية وكتابة المقالات وإرسال الصور والفيديوهات والتقارير الصوتية لإطلاع الشعب السوري والعالم على ما يجري هناك. ولم يكن معظم هؤلاء الصحفيين يمتلكون خبرة مهنية في العمل الصحفي وقاموا بنشاطاتهم على الرغم من المخاطر الكبيرة التي تهددهم وتهدد عائلاتهم. وكان الدافع وراء قرار المركز إقامة اتصال مباشر مع عدد من الناشطين والشبكات والمنظمات الإعلامية في تركيا (وقد قدم بعضهم مباشرةً من سورية لتلك الغاية) هو تحسين قدرته على تقديم المساعدة الطارئة والتدريب الصحفي وتحسين مراقبة المركز للتطورات في المشهد الإعلامي السوري. فقد شهد العام المنصرم تصاعدًا مأساويًا للحرب الدائرة في سورية، وازدادت حدة المعاناة وباتت الحاجة إلى معلومات سريعة وموثوقة بالنسبة للحياة توازي أهمية الغذاء والمأوى. وكثيرًا ما كانت تتوقف خدمات الإنترنت والاتصالات الخليوية والأرضية في سورية، فضلاً عن الانقطاع المستمر في الكهرباء، الأمر الذي جعل التواصل أكثر تعقيدًا. وتجد المنظمات الإنسانية صعوبة في الوصول إلى السكان داخل سورية وفي المخيمات في دول الجوار، ويعاني الناس صعوبات في التواصل مع أقربائهم وأصدقائهم. والتقت البعثة صحفيين (مواطنين) يعملون في الصحافة المطبوعة والإعلام الإلكتروني والإذاعة والتلفزيون والتصوير، وقد قدم بعض الناشطين (الإعلاميين) الذين التقينا بهم مواد لقنوات تلفزيون أجنبية كالجزيرة والعربية. وقد ناقشنا مع هؤلاء احتياجاتهم ومتطلباتهم ومشكلاتهم. وناقشنا مطولاً كيف يمكن للمركز أن يلعب دورًا في تحسين سلامة العاملين والناشطين الإعلاميين. وأخيرًا، وليس آخرًا، ناقشنا مسألة غياب الثقافة الإعلامية في سورية، وكيف غاب الوعي بشأن الدور الرقابي للصحافة طوال 43 عامًا من استخدام الإعلام وسيلةً دعائية للنظام في سورية.

الإعلام الناشئ

لا يمتلك إلا قلة من الناس في سورية إمكانية الوصول إلى الإنترنت، كما أن الانقطاع المتكرر للكهرباء يبقي وسائل الإعلام المطبوعة «التقليدية» وسيلة هامة لتقديم المعلومة إلى الناس. تطبع جريدة شام (بصورة غير منتظمة) 5،000 آلاف نسخة من الجريدة في تركيا، توزع 4،000 آلاف منها داخل سورية و1،000 نسخة في تركيا. وللجريدة موقع إلكتروني، ومركز للأبحاث الاستراتيجية، ووكالة أنباء، ومشروع لإطلاق إذاعة على موجة FM، كما تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. ووفقًا لرئيس التحرير، يعمل في الجريدة 265 صحفيًا وناشطًا، ولها 25 مراسلاً في مناطق مختلفة داخل سورية، بينها دمشق ودرعا وحلب وحمص. وتنتج «شام» 300 تقرير في الشهر تقريبًا، وقد استخدمت 20 محطة تلفزيون عربية مواد من إعداد «شام». وأشارت الجريدة إلى حاجتها إلى التدريب على كتابة التقارير «الاستقصائية»، إضافةً إلى حاجتها إلى الدعم المالي، على الرغم من بعض المساعدة المقدمة من المنظمة الألمانية. غير الحكومية «حرية الصحافة اللامحدودة» ومن أشخاص سوريين.

وتحاول الآن شبكات مختلفة من الناشطين الإعلاميين الشباب الوصول إلى السكان من خلال الإذاعة (عبر الإنترنت وموجات FM). وتبث شبكة سورية الحرة عبر الإنترنت وموجات FM في منطقة إدلب وريف دمشق (راديو يبرود). وتزعم الشبكة أن عدد العاملين لديها حوالي 30 إعلاميًا محترفًا إلى جانب عدد كبير من المتطوعين. وتقدم محطات الإذاعة الأخبار باللغات العربية والكردية والإنكليزية. كما تقدم المواد المصورة والأخبار لمحطتي الجزيرة والعربية ومحطات تلفزيونية عربية وأجنبية أخرى.

وهنالك شبكات عدة من الناشطين الإعلاميين الذين يعملون بهدف إيصال المعلومة إلى العالم عن الحرب الدائرة في سورية. ومعظم أعضاء هذه الشبكات هم متطوعون شباب يفتقرون إلى الخبرة الصحفية، على الرغم من أن عودهم قد اشتد الآن بعد التجربة التي خاضوها طوال أكثر من عامين من الصراع.

تمتلك «سورية مباشر» شبكة من 80-90 مراسلًا ومكاتب في إدلب وحمص وحلب ودمشق، وقد تمكنت الشبكة أثناء معارك حي باب عمرو الحمصي من البث 3 أيام بثًا حيًا ومباشرًا. وتزعم الشبكة أنها تمتلك 25 رابطًا مباشرًا على الإنترنت وباستطاعتها بث المظاهرات وأعمال القصف وغيرها على الهواء مباشرةً. وهي تقدم للمتطوعين أيضاً بعض التدريب الفني.

يعمل لدى المركز الإعلامي السوري 66 مراسلًا داخل سورية، ويقع مقره في بلدة الريحانية على الحدود التركية السورية، وقد تعرض لدمار كبير نتيجة قصفه في مطلع مايو 2013. وينتج المركز مقاطع الفيديو والأفلام الوثائقية. وجدير بالذكر أن مراسليه بحاجة ماسة إلى التدريب.

تدريب إذاعيين سوريين في عمان. 2013

منظمات إعلامية وغير حكومية أخرى

التقت البعثة أيضًا مندوبين عن المنظمات التالية:

إذاعة دمشق أون لاين
اتحاد دمشق من أجل التغيير
مركز حماه الإعلامي
مجموعة إكسباند ميديا
مؤسسة نسائم سورية
وكالة شهاب برس
مركز الحدث الإعلامي
اتحاد شباب دمشق من أجل التغيير
مركز معالم للدراسات والبحوث
إذاعة العاصمة أون لاين
مجلس ثوار حماه
وكالة إدلب برس
أصوات سورية
المكتب الإعلامي للمجلس الوطني

الدعم الإعلامي واتحادات الصحفيين

إن المركز السوري الوطني للإعلام (صدى) هو جزء من منظومة وطن، وهي أحد المساهمين في بناء المجتمع المدني. ينتج المركز مقاطع الفيديو ويقدم التدريب لأعضائه، وجلّهم من المتطوعين. وتمثل منظومةَ وطن مكاتبُ في سورية نفسها وفي الريحانية وطرابلس لبنان والدوحة. وتتلقى المنظومة بعض الدعم من منظمة وتِس الأمريكية غير الحكومية ومعهد تقارير الحرب والسلم ومقره بريطانيا.

مدد (MADAD)، هي اختصار للمجموعة الوطنية للإعلام ودعم المجتمع المدني، أسست قسمَ تدريب خاص بها منذ مطلع عام 2013. ويعد مديرها سامر كنجو أحد الناشطين الإعلاميين القلائل الذين كانوا يعملون صحفيين محترفين قبل الثورة. وقد أغلقت صحيفته «الخبر» في بداية عام 2011. وتنشط مدد في دعم الإعلام والتدريب والرصد والبحوث، ومن مشاريعها إنشاء وكالة أنباء. وهنالك مكتب لمجموعة مدد في غازي عنتاب. وتحصل المجموعة على تمويلها بصورة أساسية من أشخاص سوريين وأتراك ومن مؤسسات وجمعية تركية.

تأسس اتحاد الصحفيين السوريين على يد مجموعة من الصحفيين السوريين داخل وخارج سورية ويمثل بديلًا ديمقراطيًا للاتحاد الذي تسيطر عليه الحكومة السورية.

أنشئت المجالس المحلية بعد الثورة باعتبارها شكلًا من أشكال مؤسسات الحكم في المناطق المحررة، وغالبًا -إن لم يكن دومًا- ما يكون أحد أعضائها مسؤولًا إعلاميًا/علاقات عامة.

كان زكوان، وهو صحفي مواطن شاب من إدلب في شمال سوريا، يصور الانفجارات والدمار في سورية قبل اضطراره إلى الانتقال إلى تركيا لأسباب أمنية. تضمنت وظيفته الميدانية أخذ وتوثيق شهادات من شهود عيان وآخرين مصابين بجروح في الصراع الدائر. تمكن حديد من التقاط وتحميل الصور وإرسالها خارج البلاد، وذلك باستخدام هاتفه المحمول. واليوم، يصور مواد وتقارير لمختلف محطات البث التلفزيوني في سورية وخارجها، مثل قناة «الجزيرة» و«شام» و«سمارت». وهو يعمل الآن بعيدًا عن وطنه، ويسعى لمواصلة عمله، ونشر أخبار عن الانتهاكات التي ترتكب ضد الشعب السوري.

«بدأت العمل في الصحافة في مايو 2011. كنت ألتقط صور الاحتجاجات المناهضة للحكومة وأنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي. وكنت مقتنعًا بأن الأسد لن يتمكن من وقف زخم الربيع العربي، شاركت في المظاهرات التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد. وللأسف، بقي الأسد في السلطة وتحولت الثورة إلى حرب أهلية. قبل الثورة، لم يكن أحد يجرؤ على انتقاد النظام أو تنظيم مسيرة ضده، ولم يتم التسامح مع المعارضة المعتدلة،بل كانت تعاقب بلا رحمة. ورغم ذلك، خرج النظام عن طوره واستخدم وسائل مختلفة لإخفاء قمعه للمحتجين عندما اندلعت الثورة. في الأيام الأولى، فتح النظام النار على المتظاهرين السلميين وعلى جنازات الضحايا. لا يستطيع النظام في سوريا السيطرة على بث الأخبار والصور بعد الآن. تم إطلاق المزيد من القنوات التلفزيونية بعد الثورة، ما سمح للناس بمتابعة الأخبار من البلدات والقرى في جميع أنحاء سورية».

زكوان حديد

صحفي مواطن سوري

وثق الحرب بكاميرا هاتفه المحمول

الصحفيون المواطنون

شهدت المنطقة العربية نموًا متسارعًا في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي ساعد المواطنين على استخدام الهاتف المحمول ووسائل الإعلام الإلكترونية كأدوات صحفية. برزت هذه الظاهرة، التي أصبحت شعبية إلى حد كبير قبيل وأثناء وبعد الثورات التي اجتاحت بعض الدول العربية، نتيجة استفادة المواطنين من التطور الهائل في حقل تكنولوجيا الاتصالات من أجل التواصل، ثم تحول إلى حماس من أجل الدعوة إلى التغيير ضمن المجتمع.

وولد مفهومٌ جديد أطلق عليه «صحافة المواطن». ويمكن لأي كان اليوم أن يكتب تقريرًا عن قصة ما، سواء أساعد في نقل المعلومة من بلد تمزقه الحرب كسورية، أو نجح في تفادي الرقابة الذاتية وغيرها من القيود التي تواجه وسائل الإعلام التقليدية كما في دول عربية أو أخرى.

وغيّر هذا الاتجاه بالمحصلة العلاقات التقليدية بين المحطات الإخبارية والمشاهدين وحقق ثورةً في المادة الإخبارية. وقد جاء تنامي هذه الظاهرة في العالم العربي جزئيًا نتيجة سيطرة الحكومات على وسائل الإعلام، وسياساتها التي تحرم المواطنين من الوصول إلى المعلومات، وعدم التزامها بالمعاهدات الدولية الخاصة بحرية الإعلام.

وقد أجرت إحدى الجامعات في دبي دراسةً نشرتها في عام 2011 استقصت دورَ وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات التي اندلعت في أنحاء متفرقة من العالم العربي.
ووجدت الدراسة أن مواقع إلكترونية مثل تويتر وفيسبوك ساعدت المواطنين على تنظيم الحملات والاحتجاجات والمظاهرات، ولعبت دورًا حاسمًا في محاربة أنظمة لطالما كانت حرية الصحافة فيها رهن التهديد.

ولتعميق النقاش حول هذا الموضوع، كلف مركز الدوحة لحرية الإعلام الدكتور خالد الحروب، الأستاذ في جامعة نورثويسترن في قطر، لإعداد بحث عن الدور الوظيفي والموقع التاريخي لصحافة المواطن في المشهد الإعلامي العربي بصورة عامة.

بحثت الدراسة تفصيليًا في الأسئلة التي تنشأ أثناء تعريف مصطلح صحافة المواطن ودلالاتها المعجمية.
ويقول الباحث إن أحد التحفظات الأساسية المطروحة على هذا المصطلح تتعلق بالافتراضات البديهية التي قد يحملها، وإن يكن عن غير قصد.

د. خالد الحروب
مؤلف وأستاذ الدراسات الشرق أوسطية
بجامعة نورث ويسترن ـ قطر

«إن استخدام كلمة/مفهوم «المواطن» هنا أمرٌ يثير الجدل من الناحيتين النظرية والسياسية، فالأشخاص والجماعات والفعاليات التي نشّطت أشكال «صحافة المواطن» تتطلع إلى تحقيق مفهوم المواطنة في مجتمعاتهم. ويعد مضمون وتوجه صحافة المواطن التي نشأت في الغرب أكثر قبولاً من الناحية السياسية من نظيرتها في العالم العربي حيث تنعكس الفعالية السياسية بقوة في استخدام هذا الشكل من الإعلام. وثمّة مصطلح آخر هو «صحافة الناشطين» يُقترح استخدامه لأنه يعطي صورة أكثر دقة تعبر عن الشكل الصاعد الجديد للصحافة –على الأقل في السياق العربي، وخاصةً قبيل الانتفاضات العربية وأثناءها وبعدها. تحاول هذه الدراسة البحث نظريًا في صعود صحافة الناشطين من منظور تاريخي واسع.

ومن خلال اقتراح ثلاث مراحل/لحظات حاسمة في تاريخ الإعلام العربي المعاصر في فترة الربيع العربي؛

وهي المأزق واستعادة النشاط ومفترق الطرق، تركز الدراسة على لحظة استعادة النشاط حيث ولدت صحافة الناشطين في قلب الربيع العربي. وتميز ظهور هذا الشكل من الصحافة في هذه الأزمنة المكثفة من الانتفاضات بالتكامل الفوري الناجح مع الإعلام التقليدي، حيث تخوض الدراسة في أدق التفاصيل في مسعىً لاستكشاف الآليات المتكاملة بين الإعلام «الجديد» والإعلام «القديم

تمت مناقشة نتائج البحث خلال اليومين الدراسيين 27 و28 يناير بالدوحة، والذين نظمهما مركز الدوحة لحرية الإعلام وذلك لتشخيص تطور صحافة المواطن وتطور تعريفها في المنطقة العربية.

أثار اللقاء مجموعة من القضايا ذات الصلة بظاهرة صحافة المواطن الجديدة، بما في ذلك تعريف ممارسيها.

يعمل الصحفيون المواطنون عادة من أجل قضية معينة، ولهذا اقترح إطلاق اسم «الصحفيون الناشطون» عليهم. ولما كان منتجو هذا الضرب من الإعلام يناضلون من أجل قضية معينة، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مشاكل تتعلق بالموثوقية، وهي قضية تواجه وسائل الإعلام صعوبات متزايدة في حلها. إذ لا يزال يتعين على تلك الوسائل التي تختار استخدام مواد هؤلاء الصحفيين التحقق من صحة ومصداقية مصادر المعلومات الخارجة من سورية أو غيرها من مناطق الصراع التي يغطيها الصحفيون المواطنون أو الناشطون.

وقد اتفق المشاركون على أنه ينبغي دراسة أهمية التطورات الجديدة في التكنولوجيا وبروز وسائل الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي والمدونات وغيرها من الابتكارات بمزيد من التمحيص في المستقبل.

كما اتفق المشاركون على أنه من الضروري أن تولي المجموعات الصحفية الاهتمام لمستخدمي الإنترنت وتزويدهم بالدعم والحماية، لأنهم باتوا على نحو متزايد هدفًا للأنظمة والسلطات العازمة على مصادرة تدفق المعلومات.

إسهامات مركز الدوحة لحرية الإعلام

أطلق مركز الدوحة لحرية الإعلام عددًا من مشاريع بناء القدرات لتحسين قدرة مستهلكي الإعلام في قطر والمنطقة على معالجة هذا الكم الهائل من المعلومات التي تنهال عليهم يوميًا. ووجّه المركز نشاطاته إلى تطوير قدرات العاملين في إنتاج المعلومات.

ومن خلال برنامجه الرائد «التربية الإعلامية والمعلوماتية»، عمل المركز بالتعاون مع شركاء مثل اليونسكو على ترويج تعليم التربية الإعلامية والمعلوماتية في قطر والمنطقة.

وتعد تربية جيلٍ شاب من المستهلكين الإعلاميين مدركٍ لأهمية الدفاع عن حقوقه في منطقة يحرم فيها الناس في أكثر الأحيان من حق الحصول على المعلومات وحرية التعبير، جانبًا أساسيًا من رسالة مركز الدوحة لحرية الإعلام.

تلاميذ يتعلمون استخدام كاميرا الفيديو لإعداد تقارير أثناء ورشة عمل نظمها مركز الدوحة حول المعرفة الإعلامية

وفي سياق برنامج التربية الإعلامية والمعلوماتية الذي تطور منذ انطلاقه في عام 2011، نظم مركز الدوحة ورشات عمل لأكثر من 600 طالب من 90 مدرسة في قطر والبحرين والأردن ومصر.

وللمساهمة في تطوير تعليم التربية الإعلامية والمعلوماتية في المنطقة، استضاف المركز اجتماعًا للخبراء حول «دعم تعليم التربية الإعلامية والمعلوماتية في العالم العربي» في يونيو 2013، ونتج عنه نشر تقرير وتبني إعلان الدوحة الخاص بدعم تعليم التربية الإعلامية والمعلوماتية في الشرق الأوسط.

واتفق المشاركون على عدد من التوصيات الهادفة إلى خلق وعي متزايد بأهمية التربية الإعلامية والمعلوماتية في المنطقة، وأقرّوا عددًا من الأهداف الاستراتيجية لنشر مقاربة شاملة لتعريف أوسع شريحة ممكنة من الشباب بمفهوم التربية الإعلامية والمعلوماتية.

ودعمًا منه لتطور التربية الإعلامية والمعلوماتية، استضاف المركز أكثر من 350 مدرّسًا وطالبًا ومسؤولًا في احتفال لتوزيع جوائز التميز في التربية الإعلامية الذي عقد في قطر في شهر أبريل 2013.

وشكلت الأمسية فرصة لتكريم العاملين على تشجيع التربية الإعلامية وحرية الصحافة في قطر وتسليط الضوء على العمل الهام الجاري في هذه الميادين.
ويعد إشراك أكبر عدد من الشباب عنصرًا أساسا في تشجيع التربية الإعلامية والمعلوماتية في قطر.

ومن إنجازات المركز الأكثر فعالية في هذا الخصوص رعايته لبرنامج «الصحفيون الشباب» الذي يضم طلابًا بهدف تنمية مهاراتهم الصحفية وتزويدهم بالخبرة الفنية في إنتاج الخبر.
وقد غطى برنامج الصحفيون الشباب عام 2013 عددًا من المناسبات الهامة وأعدّ مجموعات مصورة، إضافةً إلى تغطية عدد من المؤتمرات من بينها المنتدى العالمي حول الإعلام والنوع الاجتماعي الذي نظمته اليونسكو في بانكوك، ومؤتمر المعهد الدولي للصحافة في الأردن، فضلًا عن فعاليات أخرى.

وفي سياق اهتمامه المستمر بتشجيع الصحفيين المواطنين، قدم المركز عدة برامج تدريبية في وسائل التواصل الاجتماعي ضمت صحفيين من داخل قطر وخارجها. وركزت بعض ورشات العمل على تعريف المشاركين بطرق التصفح الآمن للإنترنت، وبناء قدراتهم في البحث على الإنترنت وفي الصحافة الاستقصائية.

وقد دعا المركز مرارًا وتكرارًا محطات التلفزيون إلى عدم استغلال الصحفيين المواطنين أو تعريضهم للخطر عبر تكليفهم بمهمات في مناطق الحروب والصراعات دون تزويدهم بالتدريب الملائم حول تدابير السلامة أو دون تجهيزهم بأدوات السلامة الضرورية.

ونظّم المركز أيضًا ورشات عمل تدريبية لخمسين صحفيًا مواطنًا على الأقل في عام 2013، وركزت هذه الورشات على بناء القدرات والمعايير الأساسية للعمل الإعلامي الاحترافي.
كما نظّم المركز برامج تدريبية في الأمن والسلامة لصالح الصحفيين المواطنين وقدم سترات واقية وخوذ للصحفيين والمصورين العاملين في المناطق الخطرة في غزة وسورية.
إن المركز مهتمٌ أشدّ الاهتمام بتطوير كافة أشكال الإعلام الاجتماعي في المنطقة العربية ويؤمن بأنه مؤشر على حالة حرية الإعلام وانتشار الديمقراطية.

الخلاصة

لقد تعرض الصحفيون في العالم العربي وخارجه لظروف صعبة وخطرة على نحو استثنائي خلال العام 2013. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن عددًا من الصحفيين المحترفين والمواطنين يعملون في مناطق نزاعات، لكنّ حتى في الدول التي تعتبر آمنة عمومًا، استهدفت الحكومات الإعلامَ وحاولت إسكات الأصوات المعارضة وإغلاق باب النقد.

وقد ساهم التسييس المتزايد للإعلام عمومًا في تدهور شروط السلامة، لأن الصحفيين غالبًا ما يصبحون هدفًا للأنظمة والميليشيات المسلحة وجماعات الثوار بحسب الرسالة السياسية للوسيلة الإعلامية التي يعمل الصحفي لصالحها.

وهنالك ضرورة ملحة لأن تعالج المؤسسات الإعلامية مسألة سلامة الصحفيين، من أجل تأمين السلامة لهم وكذلك من أجل المحافظة على معايير الجودة. إذ أن من المتعذر على الصحفيين أن يغطوا قصة معينة على نحو صحيح دون التدريب والتوفر على المعدات الضرورية للتعامل مع الأوضاع التي يجد هؤلاء الصحفيون أنفسهم فيها.

وتساهم المؤسسات الإعلامية باعتمادها التدابير الكفيلة بتحسين سلامة الصحفيين في الارتقاء بالمعايير المهنية، ما من شأنه تحقيق فوائد إضافية للعمل من أجل إعادة بناء الثقة بين منتجي الإعلام ومستهلكيه على المدى الطويل.

وثمّة حاجة ملحة أيضًا لإطلاق حملة لإجراء الإصلاحات التشريعية من أجل تخفيف الرقابة الذاتية وتعزيز فرص التحول الديمقراطي.

نحو المستقبل

ومركزالدوحة لحرية الاعلام بصدد إعداد تقريره الثالث،، لايبدو ان حالة حرية التعبير ووضع الاعلام سيكون افضل حالا خلال العام الحالي.

إن مايدعو للقلق ولرسم هذه الصورة القاتمة هو ما نرصده يوميا من تجدد حالات استهداف الصحفيين .. وكان اخرها في سوريا حيث قتل الناشط الاعلامي السوري لؤي التركماني اثناء تغطية الاحداث في منطقة قلعة الحصن بريف حمص الغربي في 16 من مارس 2014.

ان ما يدعو للقلق ايضا ، هو استمرار مصادرة الحق في التعبير والوصول الى المعلومة ومحاكمة الصحفيين كما هو الحال في مصر وغيرها من البلدان .

إن وعينا بالانتماء الى المنطقة العربية فرض على المركز بناء استراتيجية تقوم على تعزيز مبدا التشبيك واقامة شراكات مع منظمات وجمعيات اهلية في الوطن العربي خلال العام 2013 بهدف الوصول الى تصور عربي عربي مع تلك المؤسسات العربية المعنية برصد حالة الصحافة وحرية التعبير في المنطقة.

وعليه، فإن تقريرنا الثالث المرتقب،سيركز على بناء مؤشر الدوحة لحرية الاعلام الذي نتطلع لان يصبح مصدرا من المصادر الدولية المعتمدة في تشخيص ورصد ومناصرة حالة الصحافة وحرية التعبير في المنطقة العربية.

وعليه، سيواصل مركز الدوحة لحرية الاعلام تنفيذ خططه المتعلقة ببناء قدرات الصحفيين والاعلاميين في قطر والوطن العربي من اجل تأهيل من هم في الحاجة لذلك وتمكينهم من اكتساب الخبرات والمعايير اللازمة لولوج عالم الصحافة الاحترافية.

إننا في مركز الدوحة لحرية الاعلام نعي جسامة مثل هذه الاستحقاقات واستحالة التفرد بإنجازها. ولذلك سنواصل الجهود لبناء شراكات محلية، اقليمية ودولية وصولا الى هذا الهدف.

DOHA CENTRE
FOR MEDIA FREEDOM
مركز الدوحة لحريـة الاعلام
www.dc4mf.org

P.O.Box: 24543 Doha-Qatar
Tel: +974 4418 2208 / 4012 1600 /02 Fax: +974 4421 3718 / 4012 1605
E-mail: contact@dc4mf.org